فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الخميس 18 ذو الحجة 1447هـ 4 يونيو/ حزيران Thursday 4 June 2026 | العدد 6406 | 12 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

جدد تحذيره من إغلاق جميع العيادات

نقيب الأطباء يدعو لإنقاذ الخدمة الصحية لمرضى الفم والأسنان في غزة

غزة/ محمد عيد:

دعا نقيب أطباء الأسنان في غزة د. عرفان اشتيوي، المؤسسات الدولية والمنظمات الصحية الأممية لإنقاذ الخدمة الصحية لمرضى الفم والأسنان داخل

4

الاحتلال يصدّق على بناء 2162 وحدة استيطانية جديدة في الضفة

2

الاحتلال يدمر منزلا ومشغلا تجاريا في القدس.. ويخطر بهدم مسكن بالخليل

الاحتلال يواصل خروقاته لاتفاق وقف الحرب

جرح مفتوح.. 4 شهداء بينهم شقيقان في غزة

غزة/ فلسطين:

استشهد أمس، أربعة مواطنين بينهم شقيقان وسيدة متأثرة بجراحها، مع تواصل غارات الاحتلال على قطاع غزة، ضمن خروقات متواصلة لاتفاق وقف حرب الإبادة. فقد استشهد مواطنان وأصيب آخرون، من جراء غارة من طائرة حربية بدون طيار في محيط دوار مكي بمخيم المغازي وسط قطاع غزة.

2

لجنة إدارة غزة.. بوابة إنقاذ أم ضحية حسابات سياسية دولية؟

غزة/ نور الدين صالح:

لم تعد قضية إدارة قطاع غزة بعد دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في أكتوبر الماضي، مجرد مسألة خدمية أو إدارية، بل تحولت إلى عنوان رئيسي سياسي دائر حول مستقبل القطاع.

3

مواطنون يؤدون صلاة الجنازة على شهيدين ارتقيا بقصف الاحتلال محيط دوار مكي في المغازي وسط القطاع (فلسطين)

الدكتور سعيد الزبدة.. أكاديمي تقي بارز أبادته الحرب وعائلته

غزة/ صفاء عاشور:

في قطاع غزة، حيث تتقاطع مسارات التعليم مع أزمات الحصار والحرب، تبرز سِيَر أكاديميين صنعوا فارقًا حقيقيًا في بناء مؤسسات التعليم العالي، على الرغم من كل الظروف القاسية، من بين هذه الأسماء، يبرز الدكتور سعيد أنور الزبدة، أحد أبرز الأكاديميين في مجال هندسة

5

استشهد إخوته الثلاثة وصديقه.. «الصوت الجريح» يواصل إنشاد الصمود في جباليا

6

اقتصاد الضفة تحت الضغط.. قطاعات تتراجع وأسواق في حالة ركود ممتد

غزة/ رامي رمانة:

تشهد الضفة الغربية المحتلة منذ حرب الإبادة على قطاع غزة تراجعاً اقتصادياً ملحوظاً في جميع القطاعات، وسط ظروف سياسية ومالية معقدة انعكست انعكاسًا مباشرًا على حياة المواطنين وأداء الأسواق. وبين شهادات من الميدان وتحليلات خبراء، تتضح صورة اقتصاد يواجه ضغوطاً متزايدة، مع تراجع في الإنتاج، وانكماش في

10

خلف بوابات معبر رفح.. قصص فراق لا تنتهي

غزة/ عبد الله التركماني:

في شقة صغيرة بمدينة غزة، تعيش فاتن عبد الرحمن (31 عاما) على أمل أن تسمع خبرا واحدا يعيد إليها زوجها العالق في مصر منذ اندلاع الحرب. ففي الخامس من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، غادر زوجها القطاع عبر معبر رفح

7

من بيروت المحاصرة إلى غزة الجريحة.. إيطاليا وفية لفلسطين منذ مونديال 1982

11

خروقات الاحتلال بالأرقام

4 شهداء في غزة يوم أمس.

من بينهم شقيقان استشهدا بغارة على مخيم المغازي.

936 شهيدًا منذ بدء سريان وقف إطلاق النار.

2,903 مصابين خلال الفترة ذاتها.

استمرار القصف وإطلاق النار ونسف المنازل في مناطق متفرقة من القطاع.

الحصيلة التراكمية للحرب

72,945
شهيدًا
173,011
مصابًا
أكثر من
11 ألف
مفقود

الاحتلال يواصل خروقاته لاتفاق وقف الحرب

جرح مفتوح.. 4 شهداء بينهم شقيقان في غزة

غزة/ فلسطين:

استشهد أمس، أربعة مواطنين بينهم شقيقان وسيدة متأثرة بجراحها، مع تواصل غارات الاحتلال على قطاع غزة، ضمن خروقات متواصلة لاتفاق وقف حرب الإبادة.

فقد استشهد مواطنان وأصيب آخرون، من جراء غارة من طائرة حربية بدون طيار في محيط دوار مكي بمخيم المغازي وسط قطاع غزة.

وأفادت مصادر صحفية، باستشهاد الشقيقين صقر ومؤمن خليل أبو كريم (العايدي) وإصابة آخرين، جراء الغارة الإسرائيلية في مخيم المغازي.

في السياق، أفادت مصادر طبية، بأن طائرة حربية بدون طيار أطلقت صاروخاً باتجاه منطقة المغراقة، ما أدى إلى استشهاد مواطن.

وأضافت المصادر ذاتها، أن مواطنة استشهدت، متأثرة بجروحها التي أصيبت بها قبل نحو أسبوع، في قصف للاحتلال استهدف مخيم غيث بخان يونس جنوب القطاع.

وفي سياق متصل، تواصل قصف الاحتلال المدفعي شرق خان يونس جنوب القطاع.

وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي، خروقاتها لوقف حرب الإبادة الجماعية الذي دخل حيز التنفيذ في 10 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، من خلال عمليات القصف وإطلاق النار ونسف منازل المواطنين في قطاع غزة.

بدورها، قالت وزارة الصحة في بيان: إن عدد الشهداء والمصابين بلغ منذ وقف إطلاق النار، بلغ 936 شهيدًا و2,903 مصابين، والانتشال 781.

وأوضحت أن الإحصائية التراكمية منذ بداية حرب الإبادة، بلغت 72,945 شهيدًا و173,011 مصابًا.

تصعيد إسرائيلي في الضفة الغربية يشمل هدم منزل ومشغل تجاري في القدس، جانب إحراق أراضٍ ومحاصيل زراعية، والاستيلاء على 42 دونماً شرق طوباس بذريعة الأغراض وإخطارات هدم ووقف بناء في الخليل، إلى العسكرية.

الاحتلال يدمر منزلا ومشغلا تجاريا في القدس.. ويخطر بهدم مسكن بالخليل

محافظات/ فلسطين:

هدمت آليات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، منزلا ومشغلا تجاريا في بلدة جبع شمال مدينة القدس، كما أخطرت بهدم مسكن ووقف العمل في منزلين بالخليل.

وحسب ما أودت محافظة القدس، هدمت آليات الاحتلال في البلدة، منزل المواطن زياد سلطان المكوّن من طابقين، والذي تقطنه أسرتان تضمّان 13 فردا، إضافة إلى مشغله التجاري.

وأضافت أن عمر البناء يبلغ 11 عاما، وكانت سلطات الاحتلال قد فرضت على صاحبه قبل أسبوع غرامة مالية بقيمة 10 آلاف شيقل، قام بدفعها، قبل أن تسلّمه إخطار الهدم، بذريعة البناء دون ترخيص، يوم الأحد الماضي.

وفي السياق، سلّمت قوات الاحتلال إخطارات هدم لمنشآت صناعية في البلدة؛ بحجة عدم الترخيص.

في غضون ذلك، أخطرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بهدم مسكن ووقف العمل والبناء في منزلين في بلدتي يطا وإذنا، كما أحرق مستوطنون حقولا ومحاصيل زراعية في الظاهرية وإذنا بمحافظة الخليل.

وذكرت وكالة وفا، أن قوات الاحتلال، أخطرت بهدم مسكن مأهول للمواطن عبد الله أحمد إحريزات في خربة إمنيزل جنوب الخليل.

وفي بلدة إذنا غربا، اقتحمت قوات الاحتلال منطقة رأس نوفل، وأخطرت المواطنين شادي ومؤيد البطران بوقف العمل والبناء في منزليهما.

وأضاف أن مستوطنين مسلحين من مستوطنة "أدورا" المقامة على أراضي المواطنين، أضرموا النار في حقول المزارعين في منطقة الجلايطة شرق البلدة، وأتلفوا جزءا كبيرا منها.

وفي بلدة الظاهرية جنوبا، أضرمت مجموعة أخرى من المستوطنين النار في محاصيل زراعية في منطقة دير شمس جنوب البلدة، تعود للمواطن حجازي السمامرة، ما أدى إلى احتراق جزء كبير منها، قبل أن يتمكن الأهالي من إخمادها، ومنع وصولها إلى مساحات شاسعة من حقول القمح والشعير.

من جهة أخرى، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمراً بالاستيلاء على عشرات الدونمات شرق طوباس.

وأفاد مسؤول ملف الاستيطان في محافظة طوباس معتز بشارات، بأن الاحتلال أصدر أمرا عسكرياً للاستيلاء على أراض مساحتها (42 دونما) من أراضي قرية تياسير شرق طوباس، لـ"أغراض عسكرية".

هدم منزل ومشغل تجاري في جبع شمال القدس.

إخطارات هدم ووقف بناء في 3 منازل بالخليل.

إحراق أراضٍ ومحاصيل زراعية في إذنا والظاهرية.

الاستيلاء على 42 دونماً من أراضي تياسير شرق طوباس.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00972597563838
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
لمتابعة الموقع الإلكتروني امسح الباركود
لمتابعة أعداد صحيفة فلسطين امسح الباركود

تحولت مسألة تشكيل لجنة إدارة غزة بعد وقف إطلاق النار من إجراء إداري إلى ملف سياسي معقد بفعل استمرار العراقيل الإسرائيلية أمام دخول اللجنة التي يُعوَّل عليها لتخفيف الأزمة الإنسانية، ما يبقي الأوضاع المعيشية رهينة للسياسات الاحتلالية ويثير تساؤلات حول أهداف هذا التعطيل.

لجنة إدارة غزة..
بوابة إنقاذ أم ضحية حسابات سياسية دولية؟

غزة/ نور الدين صالح:

لم تعد قضية إدارة قطاع غزة بعد دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في أكتوبر الماضي، مجرد مسألة خدمية أو إدارية، بل تحولت إلى عنوان رئيسي سياسي دائر حول مستقبل القطاع.

وبينما تنص التفاهمات المطروحة على دخول اللجنة الوطنية لإدارة غزة التي تتخذ من العاصمة المصرية القاهرة مقراً مؤقتاً لها لتولي الملفات المدنية والإنسانية، تواصل (إسرائيل) عرقلة انجاز هذه الخطوة.

ويأتي التعطيل الإسرائيلي في وقت ينتظر فيه أهالي قطاع غزة أي خطوة من شأنها تخفيف المعاناة المتفاقمة التي خلّفتها حرب الإبادة على امتداد أكثر من عامين ونصف، ما يثير تساؤلات حول حقيقة الموقف الإسرائيلي وأهدافه من إبقاء غزة في دائرة الأزمات المتلاحقة.

وفي ظل الواقع الميداني الذي تفرضه (إسرائيل) تتعقد فرص منح اللجنة صلاحيات فعلية، لتبقى الاحتياجات الإنسانية المُلحّة رهينة التجاذبات السياسية والحسابات الإقليمية والدولية، في وقت تبدي الجهات الحكومية في قطاع غزة استعدادها الكامل لتسليم لجنة التكنوقراط مهامها في القطاع.

سياسة أوسع

ويرى الخبير في الشأن السياسي نهاد أبو غوش، أن رفض الاحتلال دخول لجنة التكنوقراط يندرج ضمن سياسة أوسع تهدف إلى تعطيل تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقات وخارطة الطريق الخاصة بقطاع غزة.

ويوضح أبو غوش في حديث خاص لصحيفة "فلسطين"، أن (إسرائيل) سعت منذ البداية إلى اختزال المرحلة الأولى من الاتفاق في قضية استعادة الأسرى والجثامين، متجاهلة البنود الأخرى المتعلقة بوقف إطلاق النار، وفتح المعابر، وإدخال المساعدات الإنسانية، والانسحاب التدريجي من مناطق القطاع.

ويبين أبو غوش أن الاحتلال يحاول أيضاً حصر المرحلة الثانية في مطلب نزع سلاح المقاومة، متجاهلاً بقية الالتزامات السياسية والإنسانية. وبحسب تقديره، فإن (إسرائيل) تستفيد من تراجع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية في ظل التطورات الإقليمية، وتسعى إلى فرض رؤيتها الخاصة لمستقبل غزة عبر تعطيل تشكيل قوة لحفظ الاستقرار ومنع دخول لجنة التكنوقراط التي يفترض أن تتولى إدارة الملفات المدنية والخدمية.

ويشير إلى أن الاتفاقات المطروحة تحدد مهام اللجنة في إدارة الشؤون الخدمية تحت إشراف الجهات الدولية المعنية، إلا أن (إسرائيل) لا تبدو مستعدة حتى لقبول هذه الصيغة المحدودة.

ويرى أن السبب يعود إلى رغبة الاحتلال في الإبقاء على حالة الضغط الإنساني في القطاع، من خلال استمرار الحصار وتعطيل الخدمات الأساسية، بما يجعل الحياة في غزة أكثر صعوبة.

خطط تقسيم القطاع

ويحذر أبو غوش من أن الخطط الإسرائيلية المعلنة بشأن إعادة الإعمار ترتبط عملياً بمناطق النفوذ والسيطرة العسكرية، الأمر الذي قد يقود إلى تقسيم القطاع جغرافياً وإدارياً.

ويؤكد أن الفلسطينيين باتوا محصورين في مساحة محدودة من القطاع وسط غياب الخدمات الأساسية، بينما تستمر العمليات العسكرية والإجراءات الأمنية التي تعرقل أي جهود لإعادة الحياة الطبيعية.

في السياق، يرى أبو غوش ان المليشيات المسلحة التي يدعمها الاحتلال ويمولها بالسلاح، تمثل تحدياً خطيراً لا يقتصر على لجنة التكنوقراط أو فصائل المقاومة فحسب، بل يطال المجتمع الفلسطيني بأكمله.

ويشير إلى أن إصرار (إسرائيل) على المطالبة بنزع سلاح المقاومة بالتزامن مع استمرارها في تسليح هذه المليشيات يثير مخاوف جدية بشأن الأدوار التي قد تُسند إليها مستقبلاً. ويحذر من أن وجود هذه المليشيات يسهم في تعميق حالة الفوضى وعدم الاستقرار داخل القطاع.

عراقيل متتالية

من جهته، يؤكد الكاتب والمحلل السياسي المصري طلعت طه، أن إدخال لجنة التكنوقراط كان جزءاً من التفاهمات الرامية إلى تهيئة الظروف الإنسانية والإدارية اللازمة لإنقاذ سكان غزة. لكنه يرى أن (إسرائيل) ما زالت تضع عراقيل متتالية أمام تنفيذ هذا البند، سواء عبر استمرار العمليات العسكرية أو من خلال ربط دخول اللجنة بملفات سياسية وأمنية أخرى.

ويقول طه لـ "فلسطين"، إن الاحتلال يواصل منع إدخال الكثير من الاحتياجات الأساسية للسكان، كما يواصل المناورة بشأن الانتقال إلى المراحل التالية من الاتفاق، من خلال اشتراط تسليم سلاح المقاومة قبل المضي في أي ترتيبات جديدة. ويعتبر أن هذه الشروط تُستخدم كأدوات للمماطلة أكثر من كونها مسارات واقعية للتوصل إلى حلول.

ويضيف أن الواقع الحالي في غزة يتطلب إدارة مدنية قادرة على التعامل مع أولويات ملحة تبدأ بتوفير الغذاء والدواء والخدمات الصحية، مروراً بقطاع التعليم، وصولاً إلى ملف الإسكان وإعادة إعمار البنية التحتية التي تعرضت لدمار واسع.

ويعتقد طه أن اللجنة قادرة على العمل إذا توفرت لها الضمانات السياسية والأمنية اللازمة، مشيراً إلى أن (إسرائيل) تستخدم ذرائع متعددة لتأجيل دخولها. وفي ظل هذه المعطيات، تبدو فرص دخول لجنة التكنوقراط إلى غزة مرتبطة بدرجة كبيرة بحجم الضغوط الدولية التي يمكن ممارستها على (إسرائيل) لتنفيذ التزاماتها.

الاحتلال يصدّق على بناء 2162 وحدة استيطانية جديدة في الضفة

القدس المحتلة/ صفا:

صدّقت ما تسمى اللجنة اللوائية العليا للتخطيط التابعة للاحتلال الإسرائيلي على بناء 2162 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات شمال وجنوب الضفة الغربية المحتلة.

وذكرت "القناة 7" العبرية، وفقاً لترجمة وكالة "صفا"، أن هذه الخطوة تأتي ضمن خطة حكومية أوسع لتعزيز البنية التخطيطية للمشروع الاستيطاني وتوسيع نفوذ المستوطنات.

وتتوزع الوحدات الاستيطانية الجديدة المصادق عليها على حزمة من المشاريع التي تستهدف توسيع المستوطنات الحضرية والقائمة.

وتشمل المصادقة توسيع مستوطنات حيوية وتحديث أنظمة البناء في كتل استيطانية مثل "أرئيل" و"بركان" لتثبيت الوجود الاستيطاني وربط الكتل ببعضها.

وفي جنوب الضفة الغربية يركز المخطط على دفع البناء في مستوطنات تابعة لمحافظتي الخليل وبيت لحم، ومنها مستوطنة "سنسانة" ومستوطنات أخرى محيطة بهدف عزل البلدات الفلسطينية.

كما تشمل القرارات تغيير استخدامات الأراضي الفلسطينية المصادرة من زراعية ورعوية إلى مناطق نفوذ حضري مخصصة للمستوطنين.

د. مروان أبو راس

لصوص البشر والعالم الصامت

قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾

يُعد الفكر الصهيوني، المبني على العقيدة الاستعلائية، أساساً في تعامل هؤلاء الشواذ مع سائر الناس؛ إذ يعدّون استباحة الأنفس، والأموال، والأعراض، جزءًا لا يتجزأ من هذه العقيدة. فلا حرمة لشيء، ولا قداسة لمقدس، ولا قيمة لنفس، فهم أصحاب الحق الحصريون في كل شيء.

قال أحد قادتهم قبل أيام: "إن الناس لا يحبوننا، بل يكرهوننا، ولذلك علينا أن نجعل أعداءنا يخافوننا، وأصدقاءنا يحترموننا، وسائر الناس يخدموننا".

كنا نظن أن الاستعلاء على البشر كان في مرحلة سابقة وانتهت، أو خبا أوارها بعد أن أصبحت هناك حضارة، وحقوق إنسان، وعدالة اجتماعية، وقوانين دولية، ومحاكم جنائية. ولكن، للأسف الشديد، لم تغير هذه الحال من شذوذهم شيئاً، ولم تُعدِّل من ضلال المعتقد وشوفونية المرض قيد شعرة، بل زاد الأمر حدة، وتوسعت حلقات الاستعلاء.

وذلك لأسباب عديدة، منها وأهمها: أن *أصحاب دعوى الحضارة الغربية يرون صغائر الناس فيحاسبونهم، ويضعونهم على قوائم ولوائح سوداء -هذا إن كان لهم صغائر- وينخرطون في جرائم الصهاينة، ويحصنونها من الويل أو النيل*.

سخّرت هذه الحضارة المختلة لهم المؤسسات الدولية، والإعلام، والقوانين، والمحاكم المحلية، والأموال، وجميع أنواع سلاح الدمار الشامل، والجنود، وكل ما في جعبتهم العفنة من إمكانات، تُبقي هؤلاء على حالة الاستعلاء التي لن تقتصر على الكارهين لهم، بل ستنال الغرب وحضارته كذلك.

في حرب غزة، وما مارسه هؤلاء المستكبرون في الأرض على الناس من جرائم -وما زالوا- سرقوا الأموال، وحلي النساء، وجثث الموتى، وأعضاء الشهداء، وسرقوا الأطفال من أحضان الأمهات الشهيدات.

وآخر هذه السرقات، سرقة لا تخطر على بال إبليس، وهي سرقة أجنة بشرية؛ إذ أفادت المصادر الصهيونية أنه تم اعتقال إسرائيلي في مطار قبرص التركية بسبب ضبط أربعة أجنة بشرية حية داخل حقيبته بعد تهريبها عبر مركز إخصاب محلي. واستكمالاً للخبر، فقد قامت محكمة في شمال قبرص التركية بحبس هذا اللص البشري.

ماذا بقي لهذه الفئة المجرمة أن تفعل ليأخذ منها العالم موقفاً حاسماً جازماً، وتصبح منبوذة من بين البشر؟ لو تخيلنا -وهذا غير قابل للخيال- أن شخصاً شاذاً من غير هؤلاء فعلها، وخصوصاً إذا كان من المحسوبين على الإسلام؛ فلا شك أن الدنيا ستقوم ولن تقعد، وسيصبح دينه سبباً لفساده وإجرامه.

إن الذي عليه العالم اليوم من محاباة وزيف لن ينجو منه أصحابه. فهؤلاء أعداء للبشرية، حاقدون على الإنسانية، كارهون لكل خير، راغبون في كل سوء وشر.

وسابق الزمان أثبت أن هؤلاء لا عهد لهم ولا ميثاق، وسيُثبت قادم الأيام أن حقدهم وأذاهم سيطالان حلفاءهم وداعميهم، فلا حدود لبغيهم، ولا حق لغيرهم في الحياة.

جدد تحذيره من إغلاق جميع العيادات

نقيب الأطباء يدعو لإنقاذ الخدمة الصحية لمرضى الفم والأسنـــان في غـــزة

غزة/ محمد عيد:

دعا نقيب أطباء الأسنان في غزة د. عرفان اشتيوي، المؤسسات الدولية والمنظمات الصحية الأممية لإنقاذ الخدمة الصحية لمرضى الفم والأسنان داخل القطاع الذي يشهد انهيارا شاملا في المنظومة الصحية؛ نتيجة الإبادة الجماعية الإسرائيلية. وأكد اشتيوي في مقابلة مع صحيفة «فلسطين» أمس انهيار الخدمة الصحية للفم والأسنان داخل عيادات الأسنان الأهلية والخاصة، الناجيات من الإبادة الإسرائيلية المستمرة منذ عامين ونصف، منبها إلى أن الحصار والقيود العسكرية المشددة تحول دون دخول المستلزمات والأدوات الطبية اللازمة لضمان تقديم الخدمة الصحية.

ورغم اتفاق وقف إطلاق النار أكتوبر العام الماضي، ذكر أنه لم يطرأ أي تحسن على الخدمة الصحية وسط ارتفاع أعداد مرضى الفم والأسنان - بشكل غير مسبوق - عازيا ذلك إلى ضعف الصحة العامة للسكان؛ نتيجة فرض (إسرائيل) سياسات التجويع وانتشار المجاعة الإنسانية إلى جانب نقص مستلزمات النظافة الفموية والخوف والتوتر أو النزوح القسري.

وفي أغسطس/ آب 2025، أعلنت الأمم المتحدة وخبراء دوليون رسميا للمرة الأولى في الشرق الأوسط، تفشي المجاعة على نطاق واسع في قطاع غزة التي حصدت أرواح أزيد عن 450 مواطنا من بينهم أكثر من 145 طفلا، وفقا لمعطيات صحية.

استهلاك المخزون

وبعد منع إسرائيلي لدخول مستلزمات العلاج للفم والأسنان منذ الإبادة، قال إن ذلك أدى لاستهلاك المخزون داخل الشركات الطبية منذ ما قبل الإبادة على غزة، وهو ما دفع أطباء الأسنان لاحقا للجوء لمواد علاجية بديلة "غير آمنة صحيا" على الحالات المرضية، واصفا إياها بـ"الاضطرارية".

وتطرق إلى النقص الحاد أو انعدام المستلزمات الطبية كـ: مواد التخدير، المضادات الحيوية، أدوات التعقيم الأساسية، وكذلك العلاجات الوقائية مثل الحشوات والتنظيف والعلاج التقويمي، لتتحوّل الحالات البسيطة إلى أزمات صحية معقّدة.

ونظرا لتلك الوقائع، لجأ تجار في القطاع الخاص إلى "تهريب مواد علاجية للأسنان"، بعبوات محدودة جدا، وبيعها للأطباء بأسعار باهظة مما أدى إلى ارتفاع التكلفة العلاجية وإرهاق المواطنين الذين فقدوا منازلهم ومصادر أرزاقهم.

ارتفاع الأسعار

وعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار المادة الخاصة بحشوة الأعصاب من 200 شيقل إلى 1000-1500 شيقل، وكذلك مواد ومستلزمات طبية أخرى شحيحة للغاية داخل غزة.

وتطرق إلى صعوبات أخرى جمة أمام عمليات التجميل الناجمة عن إصابات قاسية تطال الوجه والفكين بشكل مباشر؛ نتيجة القصف الإسرائيلي والانفجارات أو السقوط تحت الأنقاض.

وتابع: أمام تلك التحديات يبقى الأطفال في "عين العاصفة" كتوقف النمو الطبيعي للفكين، تشوّهات في بزوغ الأسنان الدائمة، ارتفاع معدلات التسوّس المبكر، فقدان الأسنان اللبنية في سن مبكرة ما ينعكس سلبا على النطق والمضغ والنمو النفسي.

وأكد اشتيوي أن الجيل المعاصر للإبادة الإسرائيلية مهدّد بـ"تشوّهات صحية ترافقه مدى الحياة".

تحديات

ولأجل ذلك، تابع في حديثه: "لا يعقل أن يستمر هذا التدهور في الخدمة الصحية دون وقفة دولية أو أممية؟" مستهجنا صمت الأخيرة وتقاعسها عن إنقاذ آلاف المرضي الذين تتفاقم أحوالهم الصحية داخل غزة.

ولم يغفل في حديثه عن معاناة وتحديات عيادة الأسنان المتبقية بعد دمار إسرائيلي طال 80 بالمائة من العيادات في القطاع كليا وجزئيا كانعدام الكهرباء والمياه ومواد التعقيم إلى جانب ارتقاء أكثر من 100 طبيب خلال الإبادة الجماعية.

ولا تقتصر المعطيات السابقة على طب الفم والأسنان، بل تحذر وزارة الصحة بشكر مكرر من انهيارا غير مسبوق في المنظومة الصحية، حيث يعمل نحو 16 مستشفى فقط من أصل 38 وبقدرات محدودة في ظل تدمير واسع طال المستشفيات ومراكز الإسعاف ومحطات الأكسجين.

تحذيرات مستمرة

وتعاني المنظومة الصحية أيضا من نقص حاد في أكثر من 50% من الأدوية الأساسية و57% من المستلزمات الطبية، وسط تحذيرات مستمرة من توقف عمل المستشفيات نظرا لنقص الوقود والزيوت وقطع غيار المولدات الكهربائية المتهالكة داخل القطاع.

وسبق أن أعلنت منظمة الصحة العالمية أن إعادة بناء وتأهيل النظام الصحي المنهار في غزة يتطلب استثمارات تُقدر بنحو 10 مليارات دولار، على مدى 5 سنوات متواصلة، داعية إلى السماح بدخول الأدوية والمستلزمات الأساسية إلى القطاع المحاصر دون تأخير.

طب الأسنان في غزة بالأرقام

تدمير نحو 80 % من عيادات الأسنان كليا وجزئيا.

استشهاد أكثر من 100 طبيب أسنان خلال الحرب.

نقص أو انعدام مواد التخدير والمضادات الحيوية وأدوات التعقيم.

ارتفاع سعر بعض مواد علاج الأسنان من 200 شيقل إلى 1000-1500 شيقل.

الأطفال الأكثر تضرراً مع ارتفاع التسوس ومشكلات نمو الفكين والأسنان.

نقيب أطباء الأسنان يحذر من إغلاق ما تبقى من العيادات إذا استمر منع دخول المستلزمات

في هذه الصفحة، نروي لكم حكايات أكاديميين وعلماء وباحثين فلسطينيين غيَّبتهم جرائم جيش الاحتلال الإسرائيلي إبّان حرب الإبادة الجماعية على غزة، بعدما أفنوا أعمارهم في التعليم والمعرفة وخدمة مجتمعهم، ونستعرض الواقع الأكاديمي والعلمي والجامعي وتداعيات الحرب على هذا القطاع المهم. «إبادة.. شهداء العلم» سلسلة توثّق سِيَرًا أُريد لها أن تُمحى تحت الركام، لكنها بقيت حيّة في ذاكرة طُلابهم وأحبّائهم. هنا، لا تستعيد صحيفة «فلسطين» أرقام الضحايا فحسب، بل تُعيد تقديم وجوهٍ صنعت الأمل، قبل أن تُطفئ الحرب أصواتها إلى الأبد.

الدكتور سعيد الزبدة..
أكاديمي تقني بارز أبادته الحرب وعائلته

غزة/ صفاء عاشور:

في قطاع غزة، حيث تتقاطع مسارات التعليم مع أزمات الحصار والحرب، تبرز سِيَر أكاديميين صنعوا فارقًا حقيقيًا في بناء مؤسسات التعليم العالي، على الرغم من كل الظروف القاسية، من بين هذه الأسماء، يبرز الدكتور سعيد أنور الزبدة، أحد أبرز الأكاديميين في مجال هندسة الاتصالات الإلكترونية والحاسوب، ورئيس الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، الذي جمع بين الخبرة العلمية والرؤية التطويرية، قبل أن يستهدفه جيش الاحتلال إبّان حرب الإبادة، ليستشهد مع عائلته نهاية 2023.

وُلد الدكتور سعيد الزبدة في مدينة غزة، ونشأ فيها ضمن بيئة فلسطينية واجهت تحديات سياسية واقتصادية متراكمة. منذ بداياته، اتجه نحو التميز العلمي، فاختار دراسة هندسة الاتصالات الإلكترونية والحاسوب، وهو مجال كان في ذلك الوقت من أكثر التخصصات ارتباطًا بالمستقبل والتحول التقني.

مسار علمي دولي

واصل الزبدة مسيرته الأكاديمية خارج فلسطين، إذ حصل على درجتي الماجستير والدكتوراة في هندسة الاتصالات الإلكترونية والحاسوب من جامعة نوتنغهام في المملكة المتحدة، وهي من الجامعات المعروفة في هذا المجال. هذا التكوين الأكاديمي المتقدم منحه خبرة علمية رصينة، أهلته لاحقًا للعودة إلى غزة والمساهمة في تطوير التعليم التقني فيها.

عند عودته، التحق بالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، وهي إحدى أبرز مؤسسات التعليم التطبيقي في قطاع غزة، والتي تأسست لتقديم تخصصات تقنية وهندسية وإدارية تواكب احتياجات سوق العمل في بيئة محاصرة ومعقدة.

لم يكن الدكتور سعيد الزبدة مجرد محاضر أكاديمي، بل تدرج في مواقع إدارية وعلمية داخل الكلية، وشغل مناصب متعددة شملت إدارة البرامج التنموية، ثم رئاسة حاضنة الأعمال التكنولوجية، وصولًا إلى منصب مساعد رئيس الكلية لشؤون التنمية والتطوير.

هذا المسار عكس توجهه الواضح نحو ربط التعليم بالتطبيق العملي، وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال بين الطلبة، وقد ساهم في دعم مشاريع طلابية ومبادرات تقنية تهدف إلى تحويل المعرفة الأكاديمية إلى حلول عملية تخدم المجتمع.

لاحقًا، تولى رئاسة الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، ليقود واحدة من أهم المؤسسات الأكاديمية في غزة في مرحلة شديدة التعقيد، واجهت خلالها المؤسسات التعليمية تحديات كبيرة جراء الحصار الإسرائيلي ونقص الموارد.

وخلال رئاسته للكلية الجامعية، ركّز الدكتور سعيد الزبدة على تعزيز التعليم التطبيقي، وتطوير البرامج الأكاديمية، وربط التخصصات بسوق العمل، إضافة إلى دعم البحث العلمي والمشاريع الابتكارية.

كان يؤمن بأن التعليم في غزة يجب أن يتجاوز فكرة الشهادة إلى بناء قدرات إنتاجية حقيقية، وأن الجامعات يجب أن تتحول إلى منصات للتطوير المجتمعي رغم كل الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة.

في شهادة إنسانية مؤثرة، يروي شقيقه أحمد الزبدة تفاصيل الأشهر الأخيرة في حياة الدكتور سعيد، حيث كان ملازمًا له خلال فترة الحرب.

> **شقيقه أحمد:**
> «على الرغم من رحيله يبقى إرثه حاضرًا في المؤسسة التي قادها، وبين الطلبة الذين تأثروا برؤيته التعليمية، وفي المشاريع التي ساهم في تأسيسها أو تطويرها»

يقول أحمد إن شقيقه: "كان يرفض مغادرة مدينة غزة باتجاه الجنوب رغم شدة القصف والخطر"، مؤكدًا أنه كان يرى في بقائه التزامًا تجاه الجامعة والطلبة، وأنه لم يكن يفكر بالنجاة الفردية بقدر ما كان يفكر باستمرار العملية التعليمية.

ويضيف: "كان يحمل همّ الطلبة والكلية، ويرى أن التعليم يجب أن يستمر مهما كانت الظروف، لم يكن مجرد إداري، بل صاحب رسالة".

كما يشير إلى أن الدكتور سعيد كان قريبًا جدًا من أسرته، ويعيش حياة بسيطة رغم موقعه الأكاديمي، وكان دائم التواصل مع الطلبة، ويشجعهم على مواصلة مسيرة التعليم والتفوق.

يوم 31 ديسمبر 2023، استهدف جيش الاحتلال الإسرائيلي منزل الدكتور سعيد الزبدة في مدينة غزة، في حادثة أدت إلى استشهاده مع زوجته وأطفاله الثلاثة، ولد وبنتين، لتُمسح العائلة بأكملها من السجل المدني، في إطار سلسلة ضربات طالت شخصيات أكاديمية في غزة خلال الحرب، ما أدى إلى خسائر كبيرة في البنية التعليمية والبحثية، خاصة في مجالات التكنولوجيا والهندسة.

برحيله، فقدت الكلية الجامعية أحد أبرز قياداتها الأكاديمية، كما فقدت غزة أحد الكفاءات المتقدمة في مجال الاتصالات والهندسة، في سياق حرب إبادة طالت الإنسان والبنية التعليمية معًا.

أثر علمي لا يُمحى

ويؤكد شقيقه أحمد، أن الدكتور سعيد الزبدة، رغم رحيله يبقى إرثه حاضرًا في المؤسسة التي قادها، وبين الطلبة الذين تأثروا برؤيته التعليمية، وفي المشاريع التي ساهم في تأسيسها أو تطويرها، تجسيدًا لإيمانه بأن غزة قادرة على إنتاج المعرفة رغم الحصار، وأن الاستثمار في العقول هو الطريق الوحيد للمستقبل، وهي الفكرة التي ما زالت حاضرة لدى طلبته وزملائه".

ويختتم شقيقه حديثه بالإشارة إلى أن "غزة قادرة على إنجاب نماذج جديدة مثل الراحل سعيد"، مؤكدًا أن ما زرعه من علم وفكر لا ينتهي برحيله، بل يستمر في جيلٍ تربى على يديه أو تأثر بمسيرته".

دولة فلسطين
وزارة الحكم المحلي
بلدية دير البلح

إعلان

تعلن بلدية دير البلح الدائرة القانونية بأن المواطن / نضال سليمان عبدالله أبو جاموس من سكان دير البلح، قد تقدم بطلب الحصول على موقع عام وخاص وترخيص مبنى دوار أرضى وأول على قطعة أرض تبلغ مساحتها (300م2) تقع في أرض القسيمة رقم (15) من القطعة رقم (144) المسماة أم خوصة وخبيزة حدودها من الشرق منزل محمود غبن ومن الغرب أرض سليمان أبو غرابة ومن الشمال شارع بعرض 10 ومن الجنوب ورثة حسن أبو غرابة وقد أرفق مع طلبه بعض الأوراق الثبوتية اللازمة وعليه كل من له أي حقوق أو اعتراض على هذا الأمر أن يتقدم بالاعتراض لدى الدائرة القانونية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإعلان في الصحف خلال ساعات الدوام الرسمي. تحرر في : 3 / 6 / 2026

بلدية دير البلح
الدائرة القانونية

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة خان يونس الشرعية الابتدائية

مذكرة تبليغ بالنشر المستبدل

إلى المدعى عليه/ حسام سعيد عليان الجردلي من زرنوقة ويحمل هوية رقم (800315079) والمقيم حالياً في بلجيكا ومجهول محل الإقامة فيها الآن، يقتضي حضورك إلى هذه المحكمة يوم الثلاثاء الموافق 2026/7/7م الساعة العاشرة صباحاً للنظر في الدعوى أساس في القضية أساس 2026/35م، وموضوعها ((تفريق للشقاق والنزاع)) المرفوعة عليك من قبل زوجتك ومدخولتك المدعية/ لبنى وليد موسى الجردلي من يافا والمقيمة حالياً في بلجيكا، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك أو تبدِ للمحكمة معذرة شرعية، يجر بحقك المقتضى الشرعي ، لذلك صار تبليغك حسب الأصول.
وحرر في السابع عشر من ذي الحجة لسنة 1447هـ الموافق 2026/6/3م
قاضي محكمة خان يونس الشرعية
القاضي الشرعي الشيخ/ محمد فتحي اللحام

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة خان يونس الشرعية الابتدائية

تبليغ حكم غيابي

إلى المدعى عليه/ محمد عبد الباسط عوض بربخ من رفح سابقاً، وآخر محل إقامة / خان يونس – منطقة فش فرش – المستشفى البريطاني – مجمع خيم البرابخة – وحالياً سكان اليونان ومجهول محل الاقامة فيها الآن، نبلغك بأنه بناءً على الدعوى المرفوعة ضدك من قبل المدعية / هند جبارة يوسف اللحام من خان يونس وسكانها وموضوعها ((اثبات طلاق)) أساس 2026/2م لدى محكمة خان يونس الشرعية، أنه قد حُكم عليك من قبل هذه المحكمة بثبوت طلقة واحدة رجعية بعد الدخول بتاريخ 2025/7/3م وقد آلت إلى بائنة بينونة صغرى وذلك بعدم ارجاعك لها إلى عصمتك وعقد نكاحك أثناء عدتها الشرعية منك ولا عدة عليها، ولها حق التزوج بمن تشاء من المسلمين الأكفاء بعد اكتساب هذا الحكم الدرجة القطعية حكماً موقوف النفاذ على تصديق مقام محكمة الاستئناف الشرعية وتابعاً له وجاهياً بحق المدعية قابلاً للاستئناف غيابياً بحق المدعى عليه قابلاً للاعتراض والاستئناف، وعليه فقد صار تبليغك حسب الأصول. وحرر في السابع عشر من ذي الحجة لسنة 1447هـ الموافق 2026/6/3م
رئيس محكمة خان يونس الشرعية
فضيلة القاضي الشيخ/ عبد الحميد شحدة زعرب

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

الخميس 18 ذو الحجة 1447هـ 4 يونيو/ حزيران
Thursday 4 June 2026

FELESTEENONLINE

WWW.FELESTEEN.PS

استشهد إخوته الثلاثة وصديقه.. "الصوت الجريح" يواصل إنشاد الصمود في جباليا

غزة/ عبد الرحمن يونس:

فـي مخيـم جباليا، شـمال قطـاع غزة، لـكل زاوية وكل شـارع قصة صمود يتناقلها الناس. ومن بين هذه القصص الحاضرة في قلوب سكان المخيم، قصـة فرقـة «مداحي جباليا». هذه الفرقـة لم تكن مجرد مجموعة تؤدي الأناشيد الدينية، بل كانت مصدر طاقة وأمل للناس في أصعب الأوقات. الفرقة كانت تتكون من أربعة أشقاء من عائلة أبو مطر، هم: نبيل، ويوسف، وبراء، ومحمد، إضافة إلى صديق عمرهم وجارهم عماد أبو المعزة.

اليوم، لم يتبقَ من هذه الفرقة كاملة سوى شاب واحد يعيش بقلب جريح لكن بعزيمة لا تنكسر؛ إنه الشاب محمد أسامة أبو مطر، البالغ من العمر 32 عاماً، والذي يلقبه أهالي المخيم اليوم بـ "الصوت الجريح". محمد هو الناجي الوحيد من هذه الفرقة، بعد أن استهدف الاحتلال الإسرائيلي إخوته وأصدقاءه ليحرم المخيم من أصواتهم الجميلة، لكنه لم يستطع أن يحرمهم من الأثر الذي تركوه.

يتحدث محمد لصحيفة "فلسطين" وعيناه تستذكران أياماً جميلة جمعته بإخوته في أزقة المخيم قبل أن تبدأ حرب الإبادة والدمار. يقول محمد: "لقد تربينا جميعاً منذ الصغر على حب المديح النبوي والترانيم الروحانية التي تريح القلوب. كنا نجتمع دائماً في السهرات الإيمانية، ونحيي حفلات الزفاف لأبناء المخيم مجاناً، ونطوف بين بيوت الجيران في المناسبات الدينية مثل ذكرى الإسراء والمعراج والمولد النبوي، لننشر الفرحة بين الناس".

استخدام الصوت سلاحًا

عندما بدأت الحرب الشرسة على قطاع غزة، وبدأ القصف العنيف يستهدف كل مكانٍ في مخيم جباليا، اتخذت الفرقة قراراً جماعياً بالصمود وعدم النزوح. لم يكتفِ الإخوة بالصمود الصامت، بل قرروا استخدام موهبتهم وأصواتهم كسلاح لرفع معنويات الناس وتثبيت قلوبهم الخائفة. ويتذكر محمد إحدى أبرز محطات التحدي للفرقة خلال عام 2024: "في عز القصف والدمار، نزلنا وسط شارع الهوجا الشهير في مخيم جباليا، وأقمنا جلسة مديح نبوي في الهواء الطلق. ورغم أن الطائرات كانت في السماء وصوت الانفجارات لم يتوقف، إلا أن المئات من رجال وشباب وأطفال المخيم تجمعوا حولنا. بدأنا نمدح الرسول والناس تردد خلفنا بحماس وتكبير. كانت تلك الجلسة رسالة واضحة للاحتلال أننا لا نخاف، ومن بقي حياً من أبناء جباليا حتى اليوم لا يزال يذكر تلك الليلة ويهتف بذكرها".

هذا المشهد، كما يوضح محمد، هو الذي أغاظ الاحتلال الإسرائيلي وجعله يستشيط غضباً؛ كيف يمكن لشعب يقع تحت القصف والدمار المستمر أن يمتلك هذا الثبات الروحي العجيب، وأن يغني ويمدح ويصمد في أرضه؟ لذلك، وضع الاحتلال أفراد هذه الفرقة في دائرة الاستهداف لمحو هذا الصوت الذي يثبت الناس.

مجزرة مروعة

دفع محمد وعائلته ثمناً باهظاً جداً مقابل هذا التحدي. ففي بداية حرب الإبادة، ارتكب جيش الاحتلال مجزرة مروعة في المربع السكني الذي تعيش فيه العائلة بمخيم جباليا، حيث سقط أكثر من 80 شهيداً في ضربة جوية واحدة وبصاروخ مدمر. في تلك اللحظة القاسية، ارتقى شقيقا محمد: يوسف وبراء، ومعهما صديقهم الوفي عماد أبو المعزة.

ولم تتوقف فصول المعاناة هنا؛ فبعد شهرين فقط من هذه الفاجعة، استشهد الشقيق الثالث نبيل، ليلحق بإخوته، وزاد الأمر وجعاً أن جثته لم يُعرف مكانها حتى هذه اللحظة ولم تتمكن العائلة من دفنها بسبب تدمير المقابر وصعوبة الأوضاع الميدانية.

يقول محمد بمرارة يغلفها الصبر: "لقد فقدت كل شيء في لحظة؛ إخوتي الذين كانوا سندي وأصدقائي في الفرقة. اليوم أحاول في كل جلسة أن أتحدث عنهم، وأن أستعرض نقاط القوة والموهبة التي كان يمتلكها كل واحد منهم. نبيل كان له أسلوبه، ويوسف كان يمتلك خامة صوت مميزة، وبراء وعماد كانا يضيفان روحاً خاصة للفرقة. أنا لا أريد لذكراهم أن تموت".

على الرغم من كل هذا الوجع والألم العنيف الذي يعتصر قلبه كونه الناجي الوحيد، إلا أن محمد ضرب على نفسه عهداً غليظاً ألا يتوقف أبداً عن الإنشاد والمديح. يرى محمد أن استمراره في المديح ليس مجرد هواية، بل هو واجب وطني وأخلاقي للمحافظة على إرث أشقائه الثلاثة وصديقهم، وإكمال الطريق التي بدؤوها معاً في تثبيت الناس ونشر الطمأنينة.

استمرار المديح

اليوم، ورغم تواصل الحرب والحصار والنزوح، يواصل محمد التنقل بصوته الجريح بين تجمعات المواطنين، يمدح الرسول ويذكر الناس بالصبر والثبات، ويعيد البسمة إلى وجوه الأطفال المتعبين من الموت والدمار.

ويختم محمد حديثه بكلمات بسيطة قريبة من القلب تحمل أمل كل فلسطيني في غزة: "رغم الفقد والدموع، ورغم أنني أصبحت وحيداً بدون إخوتي، إلا أنني سأستمر في نشر الفرح والطمأنينة والمديح بين الناس. لن ينقطع هذا الصوت ما دمت حياً. وكل رجائي من الله أن يهدأ البال، وتنتهي هذه الحرب، ونعود جميعاً إلى مخيمنا الغالي مخيم جباليا، لأطوف بين الشوارع والبيوت، وأمدح المصطفى وسط الناس الطيبين من جديد".

خلف بوابات معبر رفح.. قصص فراق لا تنتهي

غزة/ عبد الله التركماني:

في شقة صغيرة بمدينة غزة، تعيش فاتن عبد الرحمن (31 عاما) على أمل أن تسمع خبرا واحدا يعيد إليها زوجها العالق في مصر منذ اندلاع الحرب. ففي الخامس من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، غادر زوجها القطاع عبر معبر رفح متوجها إلى جمهورية مصر العربية لإجراء عملية جراحية عاجلة، لكن الحرب اندلعت بعد يومين فقط، ليغلق المعبر وتنقطع كل الطرق التي يمكن أن تعيده إلى أسرته.

تقول فاتن لصحيفة "فلسطين" وهي تجلس قرب طفليها اللذين كَبُرا بعيدا عن والدهما: "خرج زوجي وهو يظن أنه سيعود بعد أسبوعين فقط، ولم نكن نتخيل أننا سندخل حربا طويلة تحرمنا رؤيته حتى اليوم". تضيف بصوت متعب: "أطفالي يسألونني كل ليلة: متى سيعود والدهم؟ ولا أملك إجابة سوى الصمت".

ومنذ أكثر من ثمانية أشهر على سريان اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر/ تشرين الأول 2025، ما تزال آلاف العائلات الفلسطينية تعيش مأساة التشتت القسري بين قطاع غزة والخارج، مع استمرار القيود الاحتلالية على فتح معبر رفح البري، المنفذ الوحيد لسكان القطاع إلى العالم الخارجي عبر الأراضي المصرية.

تنسيقات باهظة

خلال الحرب، حاولت فاتن مرارا السفر مع طفليها إلى مصر للحاق بزوجها، لكنها اصطدمت بتكاليف باهظة لما يعرف بـ"التنسيقات" تصل إلى 5000 دولار للفرد الواحد، إذ تجاوزت المبالغ المطلوبة قدرتها المالية بكثير. تقول: "طلبوا منا آلاف الدولارات للسفر، ونحن بالكاد نستطيع تأمين الطعام والماء. اضطررت لأن أختار البقاء في غزة وانتظار عودته بدلا من المخاطرة بكل شيء".

وتوضح أن زوجها يعيش ظروفا نفسية صعبة في غربته القسرية، بينما تتحمل وحدها مسؤولية طفليها وسط الحرب والنزوح والخوف المستمر. وتقول: "أحيانا أشعر أن الحرب لم تسرق منا البيت فقط، بل سرقت العائلة نفسها". وتتابع: "كل يوم أتابع الأخبار وأسأل عن معبر رفح. أصبح فتح المعبر بالنسبة لنا ليس خبرا سياسيا، بل مسألة حياة عائلية كاملة".

ومنذ سيطرة جيش الاحتلال الإسرائيلي على الجانب الفلسطيني من المعبر في مايو/ أيار 2024، باتت حركة السفر والعودة تخضع لقيود إسرائيلية مشددة، في حين أعيد فتح المعبر بشكل محدود للغاية في فبراير/ شباط الماضي، مع استمرار التحكم الإسرائيلي في قوائم المسافرين وآليات العبور.

وبحسب تقديرات حقوقية ومصادر محلية، ينتظر آلاف الفلسطينيين العودة إلى قطاع غزة بعد أن تقطعت بهم السبل في مصر ودول أخرى، في حين يسجل عشرات الآلاف أسماءهم ضمن قوائم السفر للعلاج أو الدراسة أو الالتحاق بعائلاتهم في الخارج. كما أفاد عائدون إلى غزة بتعرضهم لتحقيقات واحتجاز لساعات طويلة قبل السماح لهم بالعبور إلى القطاع.

وقبل الحرب، كان مئات الفلسطينيين يغادرون غزة يوميا عبر معبر رفح ويعود مئات آخرون بصورة طبيعية، وكانت إدارة المعبر تتم بالتنسيق بين السلطات الفلسطينية في غزة والجانب المصري دون تدخل إسرائيلي مباشر. ورغم أن اتفاق وقف إطلاق النار الذي بدأ سريانه في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2025 نص على إعادة فتح المعبر ضمن المرحلة الأولى، فإن (إسرائيل) لم تلتزم بإعادة تشغيله بصورة طبيعية، ما أبقى آلاف العائلات رهينة الانتظار.

وحيدا في غزة

في حي مدمر بمدينة غزة، يعيش الشاب معتز مطير (19 عاما) وحيدا بعدما غادرت أسرته المكونة من سبعة أفراد إلى مصر للعلاج، في حين بقي هو عالقا داخل القطاع لأن اسمه لم يكن مشمولا ضمن التحويلة الطبية.

يقول مطير لصحيفة "فلسطين": "في اليوم الذي سافرت فيه عائلتي شعرت أن غزة أصبحت أكبر وأكثر قسوة. عدت إلى البيت فلم أجد أحدا". ويوضح أن والدته كانت بحاجة عاجلة للعلاج في الخارج، فحصلت الأسرة على تحويلة سمحت بسفر الوالدين وإخوته الأصغر سنا، لكن السلطات رفضت سفره لأنه تجاوز الثامنة عشرة.

ويضيف: "وقفت عند باب المعبر أراقبهم يرحلون. أمي كانت تبكي وتقول إنها لن تتأخر، لكن الشهور تحولت إلى سنوات من الانتظار". منذ ذلك الوقت، يعيش معتز بمفرده متنقلا بين بيوت الأقارب والأصدقاء، محاولا تدبير حياته اليومية في مدينة أنهكتها الحرب.

ويقول: "أصعب شيء ليس الجوع أو الخوف، بل الوحدة. أحيانا أمرض ولا أجد من يسأل عني". ويتابع: "أبي يتصل بي كل يوم من مصر ويطلب مني الصبر، لكنني أشعر أنني فقدت معنى العائلة".

ورغم محاولات أسرته المتكررة لإيجاد طريقة قانونية لخروجه من غزة، فإن إغلاق معبر رفح والقيود المفروضة على السفر جعلا الأمر شبه مستحيل. ويقول مطير: "أحلم فقط بأن أجلس مع عائلتي على طاولة واحدة. لا أريد شيئا آخر من هذه الحياة".

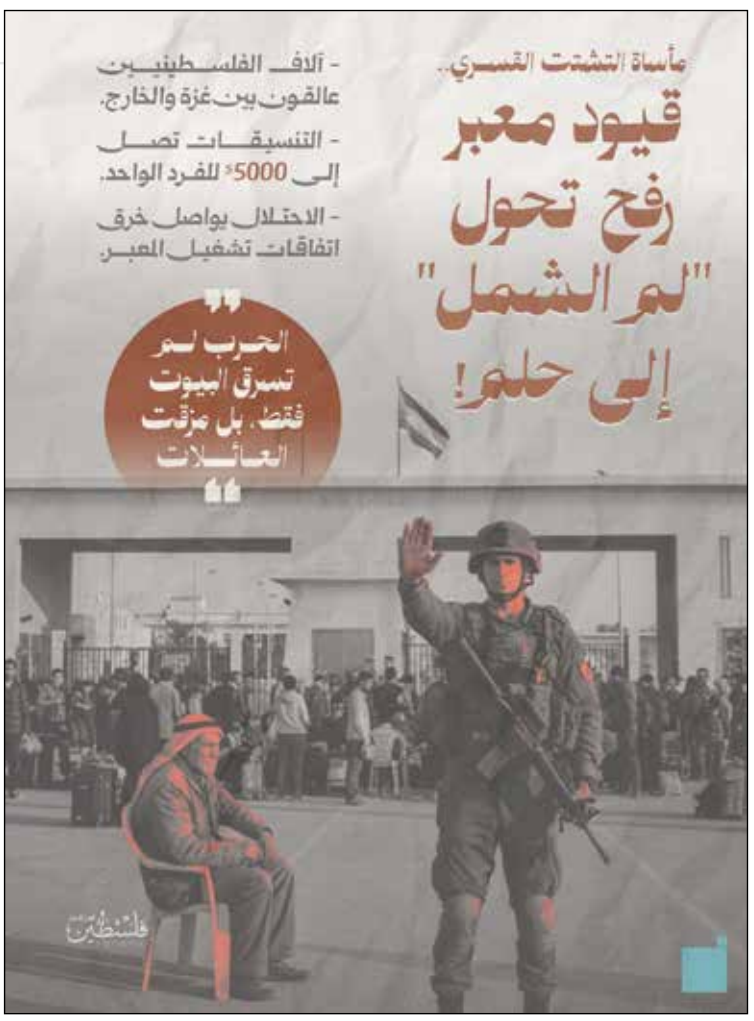

سنوات من الانتظار

أما وسام التري (35 عاما)، فيعيش نوعا آخر من الفقد اليومي. فقد اضطرت زوجته إلى مرافقة طفلتهما المصابة إلى تركيا للعلاج بعد تعرض الطفلة لبتر في قدمها نتيجة قصف إسرائيلي وقع قرب خيمتهم في دير البلح وسط قطاع غزة.

يقول التري لصحيفة "فلسطين": "في تلك الليلة سقط الصاروخ بالقرب منا، وتحولت حياتنا كلها في ثوان". أصيبت طفلته بجروح خطيرة استدعت نقلها للعلاج خارج القطاع، فيما قرر الأطباء أن ترافقها والدتها بسبب حالتها الصحية الحرجة.

ومنذ سفرهما، يعيش التري وحيدا في غزة، يتابع يوميا أخبار معبر رفح على أمل أن يتمكن من اللحاق بعائلته. ويقول: "ابنتي تخضع للعلاج في تركيا، وأنا أشاهدها فقط عبر شاشة الهاتف". ويضيف: "كلما سمعت خبرا عن فتح المعبر أشعر بالأمل، ثم أكتشف أن الأعداد المسموح لها بالسفر قليلة جدا".

ويخشى التري أن يستمر انفصاله عن زوجته وطفلته سنوات طويلة بسبب بطء إجراءات السفر والقيود المفروضة على المعبر. ويقول: "ابنتي تحتاج والدها بجانبها، وأنا أشعر بالعجز لأنني لا أستطيع حتى احتضانها". ويتابع: "الحرب لم تكتف بإصابة الأطفال، بل مزقت العائلات أيضا".

وبين قصص فاتن ومعتز ووسام، تتكرر الحكاية ذاتها لعائلات فلسطينية تعيش على جانبي الحدود، معلقة بين الأمل والانتظار. ومع استمرار القيود على معبر رفح، يتحول لم الشمل بالنسبة لآلاف الفلسطينيين من حق إنساني طبيعي إلى حلم بعيد المنال.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الخميس 18 ذو الحجة 1447هـ 4 يونيو/ حزيران
Thursday 4 June 2026
FELESTEENONLINE
WWW.FELESTEEN.PS

من التطوع بغزة إلى الكونغرس..
طبيب مؤيد لفلسطين يفوز بتمهيدية نيوجيرسي

من التطوع بغزة إلى الكونغرس

طبيب مؤيد لفلسطين يفوز بتمهيدية نيوجيرسي

المكان: نيوجيرسي – الولايات المتحدة الأمريكية

الدائرة الكونغرسية الـ12

الفائز: آدم حموي

طبيب أمريكي وجرّاح ميداني سابق، عمل متطوعاً في غزة والعراق ضمن مهام طبية وإنسانية

النتيجة: فوز في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي وتقدم نحو الانتخابات العامة في نوفمبر/ تشرين الثاني

أبرز المواقف: دعم برنامج الرعاية الصحية الشاملة ومعارضة المساعدات العسكرية لـ(إسرائيل)

واشنطن/ فلسطين:

سجّل الطبيب الأمريكي آدم حموي، الذي عمل متطوعا في غزة، تقدما سياسيا بارزا بفوزه في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي في ولاية نيوجيرسي، متجاوزا حملة إعلامية استهدفت سمعته في الأسابيع الأخيرة من السباق.

وحسم حموي، وهو جراح ميداني سابق خدم في الجيش الأمريكي، المنافسة في الدائرة المؤتمرية الـ12، متفوقا على قائمة مكتظة بالمرشحين الديمقراطيين، في خطوة تمهد -وفق التقديرات- لفوزه في الانتخابات العامة المقررة في نوفمبر/تشرين الثاني أمام المرشح الجمهوري غريغ ميلي.

وجاء هذا الفوز بالرغم من تقارير إعلامية يمينية سعت إلى تصويره "متطرفا إسلاميا"، مستندة إلى شهادة أدلى بها عام 1995 خلال محاكمة رجل أدين لاحقا بالتخطيط لـ"هجمات إرهابية". وردّ حموي مؤكدا أن هذه الاتهامات تعكس صورا نمطية بالية تستهدف المسلمين في الحياة العامة.

وحظي حموي بدعم شخصيات بارزة، من بينها النائبة ألكساندريا أوكاسيو-كورتيز، والسيناتور بيرني ساندرز، إلى جانب لجنة العمل السياسي للتجمع التقدمي في الكونغرس، بالإضافة إلى دعم حركة "شروق الشمس"، وصانع المحتوى حسن بايكر.

كما تلقت حملته زخما من لجنة العمل السياسي المستقلة "بال باك"، المناهضة لنفوذ لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك)، والتي ضخت موارد إعلانية كبيرة أسهمت في رفع حضوره الانتخابي وتحسين موقعه في استطلاعات الرأي خلال فترة قصيرة.

سيرة مهنية لافتة

وبرز حموي من بين 13 مرشحا سعوا لخلافة النائبة الديمقراطية المعتزلة بوني واتسون كولمان، مستفيدا من سيرته المهنية والإنسانية، إضافة إلى الدعم المالي والتنظيمي الذي وفرته جهات مؤيدة لفلسطين داخل الحزب الديمقراطي.

ويحمل حموي سجلا مهنيا لافتا، إذ شارك عام 2004 كجراح ميداني في العراق في إنقاذ حياة السيناتورة تامي داكويرث بعد إصابة مروحيتها.

كما توجه في عام 2024 إلى غزة لتقديم مساعدات طبية للفلسطينيين المصابين، حيث علق هناك مؤقتا عقب إغلاق معبر رفح، قبل أن يرفض مغادرة القطاع فور إعادة فتحه مطالبا بإدخال مزيد من الطواقم الطبية.

وانعكست خبرته الطبية والإنسانية على مواقفه السياسية، إذ يدعم برنامج "الرعاية الطبية للجميع"، ويدعو إلى إلغاء وكالة الهجرة والجمارك، كما يعارض تقديم مساعدات عسكرية لـ(إسرائيل)، وهي مواقف عززت شعبيته داخل التيار التقدمي.

وفي بيان مشترك، أشادت منظمتا "مشروع سياسة معهد تفاهم الشرق الأوسط" و"الديمقراطيون من أجل العدالة" بفوزه، مؤكدتين أن الناخبين انجذبوا إلى روايته المباشرة حول حرب الإبادة في غزة، لا سيما خبرته في معالجة جرحى تحت القصف.

وجاء في المرتبة الثانية براد كوهين رئيس بلدية إيست برونزويك، المدعوم من قيادات محلية والمصنف كمرشح وسطي مؤيد لإسرائيل، فيما حلت الناشطة سو ألتمان خلفهما بفارق ملحوظ رغم دعم حزبي وشبكة علاقات واسعة.

ويمثل انتصار حموي دفعة قوية لمنظمة "بال باك"، التي تأسست حديثا لمواجهة نفوذ أيباك داخل الحزب الديمقراطي، بعدما رفعت حملته من نسبة تأييد متواضعة بلغت 5% في مارس/آذار إلى 19% في مايو/أيار، متصدرا السباق.

ويرفض محاولات المساس بصفة عضويتها

مؤتمر العمل الدولي بجنيف يجدد دعمه لفلسطين

جنيف/ فلسطين:

جدّد مؤتمر العمل الدولي في أعمال دورته الـ114 المنعقدة في جنيف، دعمه لفلسطين، ورفضه لمحاولات إلغاء مكانتها بصفة عضوا داخل منظمة العمل الدولية.

ورفضت أغلبية الدول الأعضاء الطلب الذي تقدمت به (إسرائيل) بدعم من الولايات المتحدة والأرجنتين، لإلغاء القرار المتعلق بمنح فلسطين صفة عضو مراقب مع صلاحيات داخل المنظمة.

وجاء القرار وسط تأييد واسع من الوفود المشاركة، حيث شهدت قاعة المؤتمر تصفيقا حارا عقب إعلان النتائج، في مشهد عكس حجم التأييد الدولي للحقوق الفلسطينية، ومكانة فلسطين داخل المنظمة.

وأظهرت نتائج التصويت، أن النصاب القانوني بلغ 296 صوتاً، وقد تطلبت الأغلبية 206 أصوات، وحصلت دولة فلسطين على 394 صوتاً مؤيداً، مقابل 17 صوتاً معارضاً، في حين امتنع 42 عضواً عن التصويت.

الأمم المتحدة تطالب الاحتلال برفع القيود المفروضة على مخيمات الضفة

نيويورك/ فلسطين:

دعت منظمة الأمم المتحدة على لسان ناطقها الإعلامي، ستيفان دوجاريك، أمس، الاحتلال الإسرائيلي إلى رفع القيود المفروضة على الحركة في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، بما في ذلك تلك السياسات التي تتسبب في النزوح أو تطيل أمده، أو تعيق الوصول إلى الخدمات الأساسية ومصادر كسب العيش.

وكانت سلطات الاحتلال قد قررت، الأحد الماضي، تمديد أمر عسكري يقضي بإغلاق ثلاثة مخيمات للاجئين في محافظتي جنين وطولكرم حتى نهاية شهر تموز/يوليو المقبل.

وحسب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فإن أكثر من 33 ألف فلسطيني من هذه المخيمات نزحوا ولم يُسمح لهم بالعودة منذ بداية العام الماضي، ويُمدد القرار الأخير فترة نزوحهم لمدة شهرين إضافيين.

ونرفض الاستيطان

مسؤول أوروبي: نعارض التهجير القسري للفلسطينيين

الموقف الأوروبي:

الاتحاد الأوروبي يؤكد رفضه الثابت والقاطع لأي تهجير قسري للفلسطينيين.

يشدد على أن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي.

يحذر من أن مشروع "خطة E1" من شأنه تقويض التواصل الجغرافي للضفة الغربية.

يدرس فرض قيود إضافية على منتجات المستوطنات لأنها تقع ضمن أراضٍ محتلة ولا ينبغي منحها امتيازات تجارية.

رام الله/ فلسطين:

قال مسؤول في الاتحاد الأوروبي، إن التكتل يعارض معارضة ثابتة أي عمليات تهجير قسري للفلسطينيين، ويعد المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية.

وأضاف ممثل الاتحاد الأوروبي في فلسطين ألكسندر شتوتسمان، خلال زيارة وفد دبلوماسي أوروبي إلى قرية الخان الأحمر البدوية شرقي القدس المحتلة: إن الاتحاد الأوروبي يتمسك "بشكل صارم" بموقفه الرافض للاستيطان.

وحذر من تنفيذ مشروع "إي1" الاستيطاني، قائلًا: إنه "سيؤدي إلى تقسيم الضفة الغربية إلى جزأين ويقوض الترابط الجغرافي للدولة الفلسطينية المستقبلية".

وأضاف أن المشروع "ما زال مجمدًا ويجب أن يبقى كذلك"، مشيرًا إلى أن بريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، تشارك الاتحاد الأوروبي موقفه الرافض للمشروع باعتباره جزءا من الاستيطان غير الشرعي.

ولفت إلى أن الاتحاد الأوروبي أصدر مؤخرًا بيانًا مشتركًا بشأن عمليات الإخلاء وهدم المنازل في بلدة سلوان بالقدس، بمشاركة 22 دولة أوروبية، معتبرًا أن ملف الاستيطان يحظى بأولوية متزايدة داخل الاتحاد.

وكشف أن الاتحاد الأوروبي يدرس فرض قيود تجارية إضافية على السلع القادمة من المستوطنات، انطلاقًا من موقفه بأن هذه المستوطنات غير قانونية ولا ينبغي منحها امتيازات أو التعامل معها كجزء من (إسرائيل).

حشد دعم دولي

من جانبه، قال كريم جبران مدير البحث الميداني في منظمة "بيت سيلم" الإسرائيلية، إن زيارة الوفد الأوروبي تأتي ضمن جهود منظمات حقوقية وسكان خان الأحمر لحشد دعم دولي لحماية السكان من التهجير.

وأضاف جبران لوكالة "الأناضول"، أن المجتمع الدولي لعب دورًا في منع تهجير خان الأحمر عام 2018، معتبرًا أن المطلوب حاليًا هو إعادة تعبئة الجهود الدولية لحماية التجمعات البدوية.

واتهم جبران (إسرائيل) بتنفيذ مشروع أوسع للتهجير والتطهير المكاني، مشيرًا إلى هدم أو ترحيل أكثر من 70 تجمعًا فلسطينيًا خلال السنوات الماضية.

الاحتلال يقضم «الوصاية» فهل يتخلى عنها الأردن؟

علي إبراهيم

يشهد المسجد الأقصى موجة اعتداءات متصاعدة، في وجود رعاية رسمية من حكومة الاحتلال، ففي الأشهر الماضية من عام 2026، أغلقت سلطات الاحتلال المسجد لأربعين يومًا، وصعدت من الاعتداء على مكوناته البشرية، وفرض القيود المختلفة أمام أبوابه، وسط تصاعد محاولات إدخال القرابين الحيوانية إلى الأقصى، واستمرار الاقتحامات شبه اليومية، وما تشهده من أداء علنيّ للطقوس اليهودية، والتي باتت تؤدى في مواضع أخرى من المسجد إلى جانب الساحات الشرقية، إلى جانب الرقص والغناء، ومن ثمّ رفع أعلام الاحتلال بكثافة وأداء المستوطنين للطقوس العلنية بمشاركة ساسة الكيان، ما يؤكد دخول الأقصى في مرحلة "حسم" هويته، مع سعيّ محموم من مستويات الاحتلال لتثبيت الوجود اليهودي داخل المسجد بشكلٍ نهائي.

وفي مقابل هذا الصلف الصهيونيّ، وغياب ردود الفعل الحقيقيّة والفاعلة من مختلف الشرائح والجهات والدول تجاه العدوان على القدس والأقصى، ننظر بعين الريبة إلى "ضمور" الدور الأردني في الإشراف على المقدسات، والتي تُعرف بمصطلح "الوصاية" على المقدسات في مدينة القدس، فمع تصاعد العدوان على الأقصى واستهداف العنصر البشري الإسلامي الذي يُشكل عصب حماية المسجد، تقضم سلطات الاحتلال كل أدوات الدور الأردني، وتحاصر دائرة الأوقاف الإسلامية، حتى باتت أقرب ما يكون للهيئة الاعتبارية، التي لا تملك أي أدوات فاعلة على أرض الواقع، بالتوازي مع انسحاب رسميّ أردنيّ شبه كامل، ففي ظل تصاعد استهداف الدائرة و"الوصاية" من خلفها، هل يتخلى الأردن عن دوره التاريخيّ؟ تكميم أفواه داخليّ!

بعيدًا عن التسلسل التاريخي للدور الأردني في الأقصى، وكيف ترسّخ هذا الدور من خلال العديد من الاتفاقيات والتفاهمات، من المهم تسليط الضوء على عدد من المحطات التي أظهرت تراجع حضور هذا الدور، فقد شكل عام 2019 محطة مفصليةً في تصاعد العدوان على الأقصى، وكان أول مظاهرها استمرار اقتحامات الأقصى خلال الأعياد اليهوديّة ولو تزامنت مع الأعياد الإسلاميّة، وعلى الرغم من المخاطر الكبيرة التي كشفتها هذه السياسة الجديدة، وما تبعها من تفشي أداء الطقوس اليهوديّة العلنية في ساحات الأقصى، فإن دائرة الأوقاف حينها اتخذت إجراءات وصفها المراقبون بأنها كارثية، وتتساوق مع أهداف الاحتلال، ففي شهر تموز/ يوليو 2020 أصدر مدير عام دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس عزام الخطيب تعميمًا يمنع من خلاله "نشر أي خبر يتعلق بأوقاف القدس عمومًا أو أخبار المسجد الأقصى بشكل خاص إلا بإذن خطي منه"، وهو قرار ما زالت انعكاساته مستمرّة حتى اليوم. وبعد مضي نحو ست سنوات من هذه التعميمات، وفي ظل تصاعد الاعتداءات التي تعرض لها الأقصى، وصلت إلى حد محاولة إدخال القرابين الحيوانيّة إلى الأقصى، ونثر الخبز المغمس بالخمر داخل ساحة مصلى قبة الصخرة داخل الأقصى، لم يعد لدائرة الأوقاف أي صوتٍ في مواجهة هذه الانتهاكات، بل أصبح العديد منها يُكشَف من خلال شهود عيان من المرابطين في الأقصى، وفي أحيانٍ كثيرة من خلال منشورات المنظمات المتطرفة، تتفاخر من خلالها بما حققته من إنجازاتٍ وعدوان، والواقع أن سياسة تكميم الأفواه التي تُمارس ضد موظفي الأوقاف، انتقلت إلى الاحتلال، الذي بدوره صعّد من عدوانه على الحراس، وقد شجعه على ذلك عدم قيام الأوقاف ومن خلفها الأردن بأي محاولات لصدّ هذه الإجراءات، وهو ما أسهم في التغطية على جرائم الاحتلال داخل الأقصى، وتكبيل موظفي الدائرة.

حراس الأقصى: الاستهداف الممنهج وتجريد الصلاحيات

وفي سياق متصل باستهداف أدوات دائرة الأوقاف، ما يتصل بالتضييق الممنهج على حراس المسجد الأقصى، بهدف تحجيم دورهم وصلاحياتهم بشكل متدرج، فبعد أن كان الحراس يتمتعون بما يُشبه "الحصانة"، تُمكّنهم من التصدي للاقتحامات وعرقلة الطقوس اليهودية، قلّص الاحتلال هذه الحصانة تدريجيًا، مانعًا الحراس من الاقتراب من المقتحمين بأي شكل، وقد استُهدف حراس الأقصى ابتداءً بمنعهم من الاقتراب من المقتحمين، ومن ثمّ حددت شرطة الاحتلال مسافة 200 متر تفصلهم عنهم، وصولًا إلى حظر اقترابهم من الاقتراب من المقتحمين نهائيًا. وتزامن هذا التهميش مع تصعيد القمع المباشر من خلال الاعتقالات المتكررة من داخل المسجد، والاعتداءات الجسدية والنفسية، وإصدار قرارات إبعاد متكررة، وصولًا إلى الحبس وهدم المنازل، ورغم خطورة هذا الاستهداف المتواصل، اقتصرت ردة الفعل الأردنية الرسمية على بيانات التنديد والاستنكار، من دون أي تحرك عملي رادع على الأرض. إضافةً إلى ما سبق، تعمد الاحتلال إحداث نقص حاد في الكادر البشري، حيث تفرض سلطات الاحتلال حظرًا على تعيين أي حراس جدد من قبل دائرة الأوقاف، وتعتدي على أي دفعة جديدة وتمنعها من دخول المسجد لمزاولة عملها، كما حدث مع الحراس الذين عُينوا أواخر عام 2021. وتُشير مصادر مقدسية إلى أن عدد حراس المسجد لا يتجاوز 160 حارسًا، وهو رقم لا يتناسب إطلاقًا مع مساحة المسجد والمخاطر المحدقة به، ويشهد هذا العدد في الفترة الماضية تناقصًا حادًا، نتيجة بلوغ البعض سن التقاعد، أو عدم قدرة البعض الآخر على الوصول إلى المسجد، وخاصة من الضفة الغربية المحتلة. وفي هذا الإطار كشفت مصادر مقدسية بأن سلطات الاحتلال أبلغت دائرة الأوقاف بإلغاء تصاريح موظفيها الذين يأتون من الضفة الغربية المحتلة، وهم 30 موظفًا من المستوى الإداري، إضافةً إلى عشرات المعلمين في مدارس الأوقاف، وذلك ابتداءً من شهر حزيران/يونيو الجاري. ووصل عدد الموظفين الذين أبعدتهم سلطات الاحتلال خلال الفترة الماضية، إلى نحو 57 موظفًا، من بينهم 34 حارسًا، وأبلغت سلطات الاحتلال بعض المبعدين بمنعهم من العودة إلى الأقصى بشكل كامل لوجود "ذرائع أمنية".

شلل إداري كامل ومصادرة المهام الأساسية

رسخت سلطات الاحتلال في السنوات الماضية التدخل في عمل دائرة الأوقاف، فإلى جانب استهداف الحراس والموظفين، تعرقل أي عمليات لعمارة المسجد وصيانة مرافقه، فإلى جانب منع دائرة الأوقاف من تنفيذ عدد من مشاريع العمارة الضرورية للمسجد الأقصى، تعرقل سلطات الاحتلال أي أعمال صيانةً تتم داخل المسجد، وتهدد موظفي لجنة الإعمار القائمة على هذه المشاريع بالاعتقال والإبعاد، إلى جانب توفير الحماية اللازمة لعناصر "سلطة الآثار" الإسرائيلية الذين يقتحمون المسجد، ويعملون على معاينة ما تقوم به لجنة الإعمار من ترميمات وأعمال صيانة مختلفة. ومنذ بداية شهر تموز/يوليو 2023، منعت سلطات الاحتلال دائرة الأوقاف من تنفيذ أي عمليات ترميم داخل المسجد الأقصى، وبحسب المدير العام لدائرة الأوقاف الإسلامية فقد منعت قوات الاحتلال لجنة إعمار المسجد الأقصى من العمل في ترميم المسجد، وهدّدت موظفي اللجنة بالاعتقال إذا باشروا أعمالهم، ولم يقف المنع عند الموظفين فقط، بل شمل منع إدخال أي مواد ضرورية لعمليات الصيانة والترميم. وبحسب مدير دائرة الأوقاف في القدس المحتلة عزام الخطيب بدأت هذه الإجراءات في 2/7/2023، إذ منعت شرطة الاحتلال موظفي اللجنة من القيام بأعمالهم.

وفي سياق متصل بعمل الدائرة، كشفت مصادر صحفيّة نقلًا عن أحد مسؤولي الدائرة أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرضت في الآونة الأخيرة تقييدًا كاملًا، ما أدى إلى إصابة بشلل تام، وبحسب هذه المعطيات تمنع حكومة الكيان موظفي الأوقاف من أداء مهامهم الأساسية، بما في ذلك أعمال الصيانة البسيطة كتركيب زجاج الأبواب، أو حتى إزالة الأعشاب الجافة، والتي ازداد حجمها بشكل كبير، على أثر إغلاق الأقصى لنحو 40 يومًا، ومع عودة الحرّ جفت هذه الأعشاب، وهو ما يُنذر بخطر اندلاع حرائق، وامتدّ هذا التدخل إلى المهام الأساسية لموظفي الدائرة، فقد منعت حراس المسجد من فتح الأبواب إلا بإذن مسبق من شرطة الاحتلال، إلى جانب التدخل في لباس الحراس وأماكن وجودهم.

مساعٍ لتصفية الدور الأردني والهوية الإسلامية

تُشيِّر هذه التطورات إلى سعي حثيث لدى الاحتلال إلى تقليص حضور دائرة الأوقاف، وصولًا إلى إنهاء دورها كاملًا، ويتقاطع ما أوردناه في المقال مع ما نشره موقع "ميدل إيست آي" (Middle East Eye)، عن حصوله على معلومات بأن الولايات المتحدة ودولة الكيان تسعيان إلى تجريد الأردن من دوره التاريخي في المسجد الأقصى، في سياق التحضير لترتيبات جديدة تخدم مصالح الاحتلال. وبحسب الموقع تتضمن الخطة، إنهاء سلطة دائرة الأوقاف الإسلامية بشكل كامل، واستبدالها بهيئة جديدة تُعلن الأقصى "مركزًا متعدد الأديان"، ويهدف هذا المخطط إلى فتح المجال أمام المستوطنين لتكثيف حضورهم في المسجد، وما يتصل بهذا الحضور من أداء الطقوس العلنية والمظاهر التهويديّة الأخرى.

ولا تقف الخطة عند حجم الحضور الاستيطاني فقط، حيث تشمل منح الاحتلال نفوذًا واسعًا للتحكم في الأقصى، إن من خلال تعيين الأئمة، أو عبر التحكم بمضامين خطب الجمعة، وما يتصل بالشخصيات التي ستشغل هذه المواقع، ما يعني ترسيخ الاحتلال متحكمًا فعليًا في كل شؤون المسجد، وإقصاء الهوية الإسلامية الخالصة للمسجد. وأشار الموقع إلى أن الخطة الأمريكية ستحاول إيجاد مظلة عربية للمشاركة في "الإشراف" على المسجد، حيث تضمنت الخطة منح دولٍ عربية بعينها دورًا ولكن بالتناوب، مع عدم إيراد المزيد من التفاصيل في هذا السياق.

هل يتخلى الأردن عن دوره في الأقصى؟

وفي ضوء هذه المعطيات المتسارعة والمقلقة، تبدو الإجابة عن سؤال "هل يتخلى الأردن عن الوصاية؟" بالغة التعقيد. فإن كانت هناك رؤية أردنية للانسحاب طوعياً، فهذا يعني فقدان عمّان لواحدة من أهم أوراق القوة التي تمتلكها، وتقديم الأقصى والمقدسات للاحتلال على طبق من فضة. وإن استمر الدور الأردني في المراوحة، على غرار ما يجري في الأشهر الماضية، فهو يفتح المجال أمام الاحتلال لفرض أمر واقع يفرّغ هذا الدور من مضمونه الفعلي. إن الصمت الرسمي والاكتفاء ببيانات التنديد، بالتوازي مع المساعي الأمريكية الإسرائيلية لخلق هياكل إدارية بديلة، يؤسس لمرحلة يُستبعد فيها الأردن ميدانياً. وبالتالي، فإن أي تساوق أردني مع أطروحات الاحتلال والولايات المتحدة، دون إحداث تغيير جذري وحقيقي في آليات الرد، يُعدّ تخلياً ضمنياً عن الوصاية. وهذا يفرض على الأردن دورًا محوريًا يتمثل في تبني استراتيجية سياسية وميدانية حاسمة، تستعيد المبادرة وتحمي ما تبقى من سيادة إسلامية على المسجد الأقصى.

أين صوت الوسطاء؟

د. سفيان قديح

منذ إعلان الاتفاق الأخير حاول أهل غزة أن يتشبثوا بأي خيط يقود إلى الحياة. لم يكن الناس هنا يبحثون عن رفاهية سياسية، ولا عن انتصارٍ إعلامي، بل كانوا يريدون شيئًا واحدًا فقط: أن يتوقف الموت قليلًا.

حين خرج الوسطاء إلى العالم يتحدثون عن الضمانات والتفاهمات والالتزامات، صدّق الناس – ولو على استحياء – أن هذه المرة قد تكون مختلفة. الأمهات اللواتي أثقلهن الفقد تمنين أن يمر يوم دون وداعٍ جديد، والآباء الذين هدمت بيوتهم بدؤوا يتحدثون عن ترميم ما تبقى من جدرانهم، أما الأطفال الذين اعتادوا النوم على أصوات الطائرات، فقد حلموا أخيرًا بليلة هادئة لا توقظهم فيها الانفجارات.

لكن *غزة، التي تعلمت من التجارب القاسية أكثر مما تعلمته من كتب السياسة، كانت تدرك في داخلها أن الطريق ما زال هشًا، وأن الاتفاقات التي لا يحرسها موقف حقيقي قد تتحول في أي لحظة إلى مجرد أوراق بلا قيمة*.

ولم يطل الوقت كثيرًا حتى عادت الحقيقة الثقيلة لتفرض نفسها من جديد.

عاد القصف، وعادت صور الشهداء، وعادت الخيام تمتلئ بالحزن والجوع والخوف، وكأن كل تلك الاجتماعات الطويلة لم تكن إلا استراحة قصيرة بين موجتين من النار.

والمؤلم أن أعداد الضحايا بعد الاتفاق الأخير لم تكن قليلة أو هامشية يمكن تجاوزها بصمت. فبحسب تقارير إعلامية وحقوقية متعددة، استشهد مئات الفلسطينيين منذ بدء سريان التفاهمات الأخيرة، في مشهد أعاد إلى أذهان الناس حجم الهوة بين ما يُقال في الغرف السياسية، وما يحدث فعلًا على الأرض.

غزة اليوم لا تتحدث بلغة السياسة وحدها، بل بلغة الألم أيضًا.

فالناس هنا لم يعودوا يفهمون كيف يمكن لاتفاقٍ يُعلن أمام العالم كله أن ينهار بهذه السرعة، بينما يقف الوسطاء في حالة صمتٍ ثقيل، وكأن ما يجري لا يعنيهم.

ما قيمة الوساطة إذا كانت عاجزة عن حماية المدنيين؟

وما معنى "الضامن" إذا كانت الدماء تعود بعد أيام قليلة من توقيع التفاهمات؟

إن أخطر ما يحدث في غزة اليوم ليس فقط استمرار الحرب، بل انهيار الثقة أيضًا.

حين يفقد الناس ثقتهم بالاتفاقات، تصبح كل جولة تفاوض مجرد محاولة لتأجيل الانفجار لا أكثر. وتتحول الكلمات الكبيرة مثل "التهدئة" و"الضمانات الدولية" إلى عبارات باردة لا تستطيع أن تحمي طفلًا من القصف، ولا أمًا من الفقد، ولا خيمة من الاحتراق.

غزة لا تطلب المستحيل.. لا تطلب من العالم أن يحمل عنها وجعها، لكنها تريد على الأقل أن يتعامل معها كبشر، لا كأرقام تُذكر في نشرات الأخبار ثم تُنسى سريعًا.

في كل زاوية هنا حكاية موجعة. هناك أب يجلس أمام خيمته يحاول أن يقنع أبناءه أن الغد سيكون أفضل، بينما هو نفسه لم يعد يعرف كيف يبدو الأمان أصلًا. وهناك أم ترتب ثياب طفلها الشهيد وكأنها ترفض الاعتراف أن الحرب أخذته بالفعل.

وهناك أطفال كبروا أسرع من أعمارهم لأنهم تعلموا معنى الخوف والجوع قبل أن يتعلموا معنى اللعب والحياة. ومع ذلك، يواصل العالم الحديث عن "الجهود الدبلوماسية" وكأن غزة تملك رفاهية الانتظار أكثر.

الحقيقة المؤلمة أن كثيرًا من القوى الدولية لم تعد تتعامل مع غزة باعتبارها مأساة إنسانية تحتاج إلى حل جذري، بل باعتبارها أزمة يجب فقط منع انفجارها الكامل.

ولهذا تتكرر الدائرة ذاتها كل مرة:

تصعيد، ثم وساطات، ثم اتفاق هش، ثم انهيار، ثم مزيد من الدم.

أما أهل غزة، فهم وحدهم الذين يدفعون الثمن في كل مرة.

والمؤلم أكثر أن الوسطاء يعرفون جيدًا حجم الكارثة التي يعيشها القطاع. يعرفون أن الناس هنا يعيشون بين الركام والخيام، وأن آلاف العائلات فقدت كل شيء تقريبًا، وأن استمرار الحرب يعني مزيدًا من الجوع والتيه والمقابر.

ومع ذلك، يبقى الصوت خافتًا حين تُخرق التفاهمات، وكأن دم الفلسطيني أقل قدرة على تحريك الضمير العالمي. إن الوساطة الحقيقية لا تُقاس بعدد الاجتماعات ولا بحجم التصريحات، بل بقدرتها على حماية الناس ومنع انهيار الاتفاقات.

أما أن تتحول الاتفاقات إلى مجرد صور سياسية مؤقتة، فهذا لا يصنع سلامًا، بل يصنع مزيدًا من اليأس وفقدان الثقة بالعالم كله.

وبالرغم من كل هذا الخذلان، تبقى غزة متعلقة بخيط أمل رفيع، لأن الشعوب التي تعبت طويلًا لا تملك إلا أن تحلم بالحياة، ولأن هذه المدينة التي أنهكتها الحرب ما زالت تؤمن أن للحق يومًا، وأن للظلم نهاية، مهما طال الصمت ومهما تأخر صوت العالم.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة" تعبر عن رأي أصحابها

اقتصاد الضفة تحت الضغط..
قطاعات تتراجع وأسواق في حالة ركود ممتد

غزة/ رامي رمانة:

تشهد الضفة الغربية المحتلة منذ حرب الإبادة على قطاع غزة تراجعاً اقتصادياً ملحوظاً في جميع القطاعات، وسط ظروف سياسية ومالية معقدة انعكست انعكاسًا مباشرًا على حياة المواطنين وأداء الأسواق. وبين شهادات من الميدان وتحليلات خبراء، تتضح صورة اقتصاد يواجه ضغوطاً متزايدة، مع تراجع في الإنتاج، وانكماش في النشاط التجاري، وارتفاع في معدلات البطالة والفقر.

من جهته، وصف عامل البناء نضال شحرور الأوضاع الاقتصادية في الضفة بأنها تشهد تدهوراً مستمراً منذ نحو بدء الحرب على غزة، مشيراً إلى أن هذه الفترة اتسمت بتضييق متزايد انعكس مباشرة على طبيعة عمله ونشاطه المهني.

وأوضح شحرور لصحيفة "فلسطين" أن نشاطه في قطاع البناء كان قبل هذه الفترة أكثر استقراراً، إذ كان يشرف على تنفيذ أعمال إنشائية متعددة لصالح المواطنين، إلا أن هذه الأعمال بدأت بالتراجع تدريجياً، مع تغير أولويات الناس الذين باتوا يركزون على تأمين الاحتياجات الأساسية من المأكل والمشرب، في وجود الظروف الاقتصادية الصعبة، على غرار ما يحدث في قطاع غزة.

وأضاف أن توقف العمل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 أدى إلى تدني فرص العمل بشكل كبير، ما تسبب في زيادة أعداد العمال الباحثين عن فرص محدودة داخل السوق المحلي.

وأشار إلى أن العديد من الزبائن الذين كان ينفذ لهم أعمالاً إنشائية أصبحوا غير قادرين على تسديد مستحقاتهم المالية بالكامل، ما أدى إلى تراكم الديون عليه، وانعكس بدوره على قدرته في دفع أجور العمال الآخرين الذين يعملون معه.

عوامل متداخلة

من جانبه، قال بائع الملابس عبد العزيز أبو طيور إن الحركة التجارية في الأسواق تشهد تراجعاً ملحوظاً مقارنة بالسنوات السابقة، مرجعاً ذلك إلى عدة عوامل اقتصادية ومعيشية متداخلة.

وأوضح أبو طيور لصحيفة "فلسطين" أن من أبرز أسباب هذا التراجع عدم تلقي الموظفين رواتبهم كاملة، إلى جانب تراجع دخل شريحة العمال، ما انعكس بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين. وأضاف أن حالة القلق والترقب لدى المواطنين، نتيجة متابعتهم المستمرة لما يجري في قطاع غزة، أسهمت أيضاً في تقليص الإنفاق، في ظل خشيتهم من تدهور الأوضاع إلى مستويات مشابهة، خاصة أن "العدو واحد".

وأشار إلى أن من يمتلك المال بات حريصاً على الاحتفاظ به قدر الإمكان، وتوجيه إنفاقه نحو الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، ما أدى إلى ركود واضح في الأسواق.

مرحلة حرجة

من جهته، لفت رجل الأعمال نور الدين جرادات إلى أن الضفة الغربية تمر بمرحلة اقتصادية حرجة تتسم بتراجع واضح في مختلف المؤشرات، مع غياب تدخلات فعّالة قادرة على الحد من هذا الانحدار.

وأوضح لصحيفة "فلسطين" أن الواقع الاقتصادي الحالي يتشكل تحت ضغط عاملين رئيسين؛ الأول يتمثل في حرمان شريحة واسعة من العمال من الوصول إلى أماكن عملهم، ما أدى إلى انقطاع مصادر الدخل لآلاف الأسر، والثاني يكمن في استمرار احتجاز أموال المقاصة، الأمر الذي انعكس سلبًا على قدرة الحكومة برام الله على الإيفاء بالتزاماتها المالية، خاصة دفع الرواتب، وهو ما تسبب في تراجع ملحوظ في القوة الشرائية ودخول الأسواق في حالة ركود.

وأشار جرادات إلى أن القطاع الصناعي، باعتباره أحد أهم القطاعات المشغلة، تأثر بشكل كبير نتيجة الإغلاقات المتكررة والحواجز، إلى جانب الارتفاع الكبير في تكاليف الطاقة والنقل والتخزين، ما أدى إلى إضعاف القدرة الإنتاجية وتراجع تنافسية المنتجات المحلية في السوق.

وأضاف أن هذه التحديات دفعت العديد من المنشآت الاقتصادية إلى تقليص أعمالها أو التوقف الكامل، ما أسفر عن تسريح أعداد متزايدة من العاملين، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة والفقر.

كما نبه إلى أن تعقيدات المشهد الاقتصادي تتفاقم مع استمرار غياب الدعم الخارجي، سواء العربي أو الأوروبي، إلى جانب السياسات المالية الضاغطة، وعلى رأسها احتجاز الإيرادات الضريبية، الأمر الذي يزيد من هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

هامش محدود

وفيما يتعلق بإمكانية المعالجة، بيّن جرادات أن هامش التدخل محدود مع سيطرة الاحتلال على مفاصل الاقتصاد، إلا أنه شدد على أهمية اتخاذ إجراءات تخفيفية، مثل إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية القائمة، وضبط أسعار مصادر الطاقة، وتفعيل دور الجهاز المصرفي في دعم القطاعات الإنتاجية، إلى جانب تعزيز برامج الحماية الاجتماعية. وتطرق كذلك إلى أثر التوسع الاستيطاني، خاصة عبر البؤر المنتشرة، باعتباره عامل ضغط إضافيا ينعكس على الواقع الاقتصادي، في إطار سياسات أوسع تستهدف فرض معطيات جديدة على الأرض.

وأكد أن المجتمع الفلسطيني يمتلك قدرة عالية على التكيف والصمود، كما أثبتت التجارب السابقة، إلا أن استمرار الأوضاع الراهنة دون حلول حقيقية قد يؤدي إلى تداعيات أكثر تعقيدًا في المستقبل.

الزراعة والثروة الحيوانية

بدوره، قال الدكتور ثابت أبو الروس، المختص في الشأن الاقتصادي، إنه عند الحديث عن اقتصاد الضفة الغربية لا بد من تناول القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحليل واقعها وقراءة توجهاتها في المرحلة الحالية.

وأوضح أبو الروس لصحيفة "فلسطين" أن القطاع الأول المتضرر بشكل كبير هو قطاع الزراعة في ظل سياسات الاحتلال، وإعادة برمجة المناطق المصنفة "ج"، وفرض السيطرة الكاملة عليها.

وبين أن هذه السياسات أدت إلى خنق المزارع الفلسطيني، الذي بات عاجزاً عن الوصول إلى أراضيه في تلك المناطق، والتي تشكل الامتداد الجغرافي الأساسي للزراعة الفلسطينية.

وبيّن أن الأراضي المصنفة "ج" تشكل نحو 67% من مساحة الضفة الغربية، وهي من أكثر الأراضي خصوبة، خاصة في منطقتي طوباس والأغوار.

وأضاف أنه منذ السابع من أكتوبر، شددت سلطات الاحتلال سيطرتها على هذه المناطق، ومنعت العمال والمزارعين من الوصول إليها، الأمر الذي حرم فلسطين من "سلتها الغذائية" التي كانت تتمثل في تلك المناطق.

وفيما يتعلق بالقطاع الثاني، وهو قطاع الثروة الحيوانية، أشار أبو الروس إلى أن اعتداءات المستوطنين وسرقة المواشي، والتي قُدرت بما لا يقل عن 14 ألف رأس من الغنم، تمثل ضربة قاسية للاقتصاد الفلسطيني، خاصة أن هذا القطاع يشكل جزءاً مهماً من البنية الاقتصادية القائمة على الزراعة والإنتاج الحيواني.

تقطيع أوصال المحافظات

أما المحور الثالث، فتناول فيه تأثير الإجراءات الإسرائيلية في حركة التجارة، موضحاً أن نصب ما لا يقل عن 900 بوابة حديدية على مداخل المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية أدى إلى تقطيع أوصال المحافظات، وإعاقة انسياب البضائع وسلاسل الإمداد، ما تسبب في خنق النشاط الاقتصادي الداخلي.

وفيما يخص القطاع الصناعي، نوه إلى أن مراكز الصناعة الرئيسية في محافظتي نابلس والخليل تواجه تحديات كبيرة، أبرزها صعوبة إدخال مدخلات الإنتاج من الخارج، وارتفاع تكاليف التخزين، إضافة إلى القيود الإسرائيلية، ما أدى إلى تراجع العملية الإنتاجية بشكل ملحوظ.

وأضاف أن عدم صرف رواتب موظفي السلطة بشكل كامل منذ نوفمبر 2021 وحتى الآن، انعكس سلباً على الحركة التجارية، وأضعف القدرة الشرائية، ما أدى إلى تباطؤ دوران عجلة الاقتصاد.

كما لفت أبو الروس إلى التراجع الكبير في عدد العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل، إذ انخفض العدد من نحو 196,000 عامل إلى قرابة 38,000 عامل فقط، ما أدى إلى فقدان مصدر دخل مهم كان يشكل نحو 22% من الإيرادات المتدفقة إلى السوق الفلسطيني، بقيمة تقدر بنحو مليار و400 مليون شيكل.

واختتم أبو الروس بالإشارة إلى أن موازنة العام 2026، التي أقرتها وزارة المالية برام الله، جاءت بعجز كبير، ووصفت بأنها "موازنة وجودية"، أي أنها تقتصر على الحد الأدنى من مقومات الاستمرار المالي والاقتصادي، في الظروف الراهنة.

محمد الناظر

الشركات العائلية في غزة.. العمود الفقري للاقتصاد بين صمود الحرب وتحديات البقاء (2-2)

أما على صعيد الفرص المستقبلية، فإن مرحلة إعادة إعمار غزة قد تفتح آفاقاً جديدة أمام الشركات العائلية إذا ما توافرت البيئة المناسبة والدعم المطلوب، حيث يمكن لهذه الشركات أن تكون شريكاً أساسياً في عملية النهوض الاقتصادي من خلال:

- المساهمة في مشاريع إعادة الإعمار والبنية التحتية.
- خلق فرص عمل جديدة للشباب والخريجين.
- تطوير الصناعات المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد.
- تعزيز التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية.
- بناء شراكات مع المؤسسات الدولية والقطاع الخاص الخارجي.
- التوسع نحو نماذج الإدارة الحديثة والحوكمة المؤسسية.

إن الحفاظ على الشركات العائلية في غزة لم يعد مجرد قضية اقتصادية فحسب، بل أصبح ضرورة وطنية واجتماعية وإنسانية، نظراً لدورها الحيوي في حماية الاقتصاد المحلي والحفاظ على فرص العمل وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني.

ومن هنا، فإن المطلوب اليوم يتمثل في توفير برامج دعم حقيقية لهذه الشركات، تشمل التمويل الميسر، والإعفاءات الضريبية، وتعويض المتضررين، وتسهيل الاستيراد والتصدير، إضافة إلى دعم التحول الرقمي والتدريب الإداري والمهني، بما يساعدها على استعادة نشاطها وتعزيز قدرتها على الاستمرار.

لقد أثبتت الشركات العائلية الفلسطينية عبر التاريخ أنها قادرة على الصمود والتكيّف بالرغم من كل الأزمات، لكنها اليوم تحتاج إلى بيئة اقتصادية مستقرة ورؤية تنموية شاملة تضمن لها البقاء والنمو، حتى تبقى قادرة على أداء رسالتها الاقتصادية والوطنية في خدمة غزة وأهلها.

من بيروت المحاصرة عام 1982 إلى غزة الجريحة اليوم، ظلّت إيطاليا حاضرة في الذاكرة الفلسطينية بصفتها أحد أبرز النماذج الأوروبية الداعمة لفلسطين عبر عقود من التضامن الشعبي والرسمي في الملاعب.

من بيروت المحاصرة إلى غزة الجريحة.. إيطاليا وفية لفلسطين منذ مونديال 1982

غزة/ إبراهيم أبو شعر:

في كل مرة تحضر فيها فلسطين في الملاعب، تثبت الرياضة أنها ليست مجرد منافسة على الألقاب، بل مساحة للدفاع عن القيم الإنسانية والعدالة.

وبين الدول الأوروبية التي ارتبط اسمها بمواقف داعمة للشعب الفلسطيني، تبرز إيطاليا نموذجا استثنائيا امتد لعقود طويلة، وظل حاضرا في الذاكرة الفلسطينية منذ أيام مونديال 1982 حتى اليوم.

في صيف عام 1982، وبينما كانت أنظار العالم تتجه إلى إسبانيا لمتابعة منافسات كأس العالم، كانت بيروت تعيش واحدة من أصعب فصول تاريخها الحديث، فقوات الاحتلال الإسرائيلي كانت تحاصر العاصمة اللبنانية منذ أسابيع طويلة في محاولة للقضاء على المقاومة الفلسطينية، فيما كان المدنيون الفلسطينيون واللبنانيون يواجهون القصف والدمار ونقص الغذاء والدواء تحت حصار استمر 88 يوما.

ورغم قسوة الحرب، لم يتخل الفلسطينيون واللبنانيون عن شغفهم بكرة القدم، ففي أوقات الهدنة القصيرة، كان الناس يتجمعون حول أجهزة التلفاز لمتابعة مباريات المونديال، مستخدمين بطاريات السيارات لتشغيلها في ظل انقطاع الكهرباء وصعوبة الحياة اليومية.

كما زادت المشاركة العربية عبر منتخبي الجزائر والكويت من ارتباط الجماهير العربية بالبطولة، ومنحتها بعدا خاصا في تلك الظروف الاستثنائية.

هدية لفلسطين

وفي خضم تلك الأحداث، جاء فوز المنتخب الإيطالي بلقب كأس العالم ليشكل لحظة استثنائية، فبعد الانتصار على ألمانيا الغربية بثلاثة أهداف مقابل هدف في المباراة النهائية، أهدى المنتخب الإيطالي لقب البطولة إلى الشعب الفلسطيني تعبيرا عن التضامن مع معاناته في ظل الحرب والحصار.

لم تكن تلك اللفتة مجرد موقف رمزي عابر، بل رسالة إنسانية ساهمت في تسليط الضوء على ما كان يتعرض له الفلسطينيون واللبنانيون من عدوان، في وقت حاولت فيه آلة الحرب الإسرائيلية فرض واقعها بالقوة.

ومنذ ذلك الحين، لم تغب فلسطين عن المشهد الرياضي الإيطالي. فعلى مدار العقود الماضية، استمرت مظاهر التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية في مختلف المدن الإيطالية، خصوصا في نابولي التي تحولت في السنوات الأخيرة إلى واحدة من أبرز المدن الأوروبية الداعمة لفلسطين.

مواقف متجددة

ولم يكن من الغريب أن تتزين شوارع المدينة وجدرانها بالأعلام الفلسطينية وعبارات التضامن، وأن ترتفع تلك الأعلام خلال احتفالات جماهير نابولي بلقب الدوري الإيطالي قبل موسمين، في مشهد يعكس عمق التعاطف الشعبي مع الشعب الفلسطيني.

ومع استمرار حرب الإبادة التي يتعرض لها قطاع غزة، برزت مواقف جديدة تؤكد حضور القضية الفلسطينية في الوجدان الإيطالي، ففي المواجهة التي جمعت المنتخب الإيطالي بمنتخب الاحتلال الإسرائيلي ضمن تصفيات كأس العالم 2026، شهدت المدرجات مواقف تضامنية لافتة مع فلسطين، حيث عبرت الجماهير عن رفضها للجرائم المرتكبة بحق المدنيين الفلسطينيين، في رسالة واضحة بأن الشعوب الأوروبية ليست بالضرورة امتدادا للمواقف الرسمية لبعض الحكومات.

موقف أخلاقي

ولم تقتصر المواقف الإيطالية الداعمة لفلسطين على الجماهير والمشجعين، بل امتدت إلى أحد أهم مكونات كرة القدم الإيطالية. ففي أغسطس 2025، طالبت الجمعية الإيطالية لمدربي كرة القدم الاتحادين الدولي والأوروبي (فيفا ويويفا) بتعليق عضوية الاحتلال على خلفية الحرب على غزة، مؤكدة في رسالة رسمية أن ما يتعرض له الفلسطينيون، بمن فيهم الرياضيون والمدربون، يفرض على الأسرة الرياضية الدولية اتخاذ موقف أخلاقي واضح.

وشددت الجمعية على أن كرة القدم لا يمكن أن تنفصل عن القيم الإنسانية التي قامت عليها الرياضة، وأن الصمت أمام مشاهد القتل والدمار يتعارض مع المبادئ التي يفترض أن تدافع عنها المؤسسات الرياضية حول العالم.

كما لم تتوقف المبادرات الإيطالية عند حدود المواقف والبيانات، بل ترجمت إلى خطوات عملية، حيث كرّم الاتحاد الإيطالي لكرة القدم المدير الفني للمنتخب الفلسطيني إيهاب أبو جزر، في رسالة تضامن وتقدير للصمود الفلسطيني في وجه الظروف الاستثنائية التي تعيشها الرياضة الفلسطينية.

كذلك احتضن ملعب دييغو أرماندو مارادونا في نابولي قبل أيام مباراة تضامنية شارك فيها عدد من نجوم وقدامى لاعبي المنتخب الفلسطيني إلى جانب أسماء بارزة من نجوم الكرة الإيطالية السابقين، ورفرفت الأعلام الفلسطينية في المدرجات، بينما صدحت الهتافات المؤيدة لفلسطين في مشهد جسّد وحدة الرياضة مع القضايا العادلة.

وتتقاطع هذه المواقف مع أصوات أوروبية أخرى داعمة لفلسطين، من إسبانيا إلى شخصيات رياضية بارزة مثل بيب غواردیولا ولامين يامال وغيرهما ممن اختاروا الوقوف إلى جانب الضحايا والدفاع عن القيم الإنسانية في مواجهة القتل والتدمير.

ومع اقتراب انطلاق كأس العالم 2026، يبقى الأمل قائما بأن تستمر الرياضة في أداء دورها الأخلاقي والإنساني، وأن تظل الملاعب منصة لإيصال صوت الفلسطينيين إلى العالم، رغم أن المنتخب الإيطالي يغيب عن هذه النسخة.

فكما حملت إيطاليا رسائل التضامن قبل أكثر من أربعة عقود، لا تزال القضية الفلسطينية حاضرة في وجدان ملايين المشجعين الذين يرون في الحرية والعدالة قيما لا يمكن فصلها عن روح الرياضة الحقيقية.

1982:
حصار بيروت تزامن مع مونديال إسبانيا

المنتخب الإيطالي تُوّج باللقب وسط حرب في المنطقة

إيطاليا أهدت لقب المونديال لفلسطين (رمزيًا وتضامنيًا)

نابولي أبرز المدن الإيطالية الداعمة لفلسطين

مواقف جماهيرية أوروبية متكررة ضد الحرب على غزة

2025:
مطالبات بتعليق عضوية الاحتلال رياضيًا

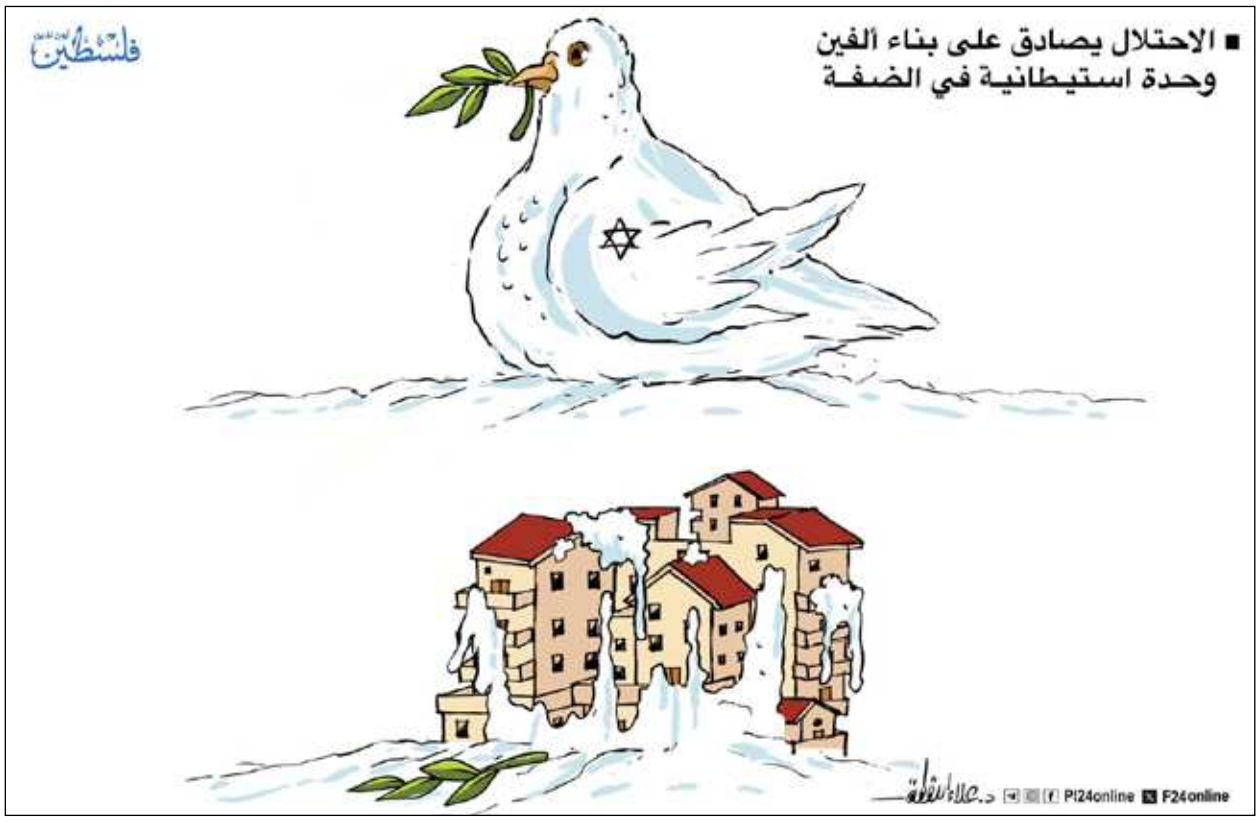

بين الخيام والمعابر المغلقة..
نساء وأطفال غزة يطالبون بلمّ الشمل

خانيونس/ ربيع أبو نقيرة:

بملامح أنهكها النزوح والخوف، جلست رضا الخواجا وسط عشرات النساء داخل مجمع ناصر الطبي بمدينة خانيونس جنوب قطاع غزة، تحيط بها ابنتها من ذوي الإعاقة السمعية، وحفيداها الصغيران، في حين تحاول أن تختصر سنوات الفقد والحصار بكلمات متقطعة يغلبها الألم.

تقول الخواجا لصحيفة "فلسطين": إن حفيديها يعيشان بعيدًا عن والدهما منذ سنوات، وإن أحدهما جاء إلى غزة رضيعًا بعمر سبعة أشهر، ولم يعرف والده حتى اليوم.

تضيف بحزن: "الأطفال يعيشون هنا كالأيتام، دائمًا خائفون، ودائمًا يسألون عن أهلهم. نحن نعيش حياة قاسية بين النزوح والخيام وسوء التغذية والخوف المستمر".

وتتابع وهي تشير إلى الطفلين: "هؤلاء من مواليد قطر، وكان من المفترض أن يعيشوا حياة طبيعية مع والدهم، لكن الحرب والحصار حرماهم من ذلك. نريد فقط أن يُفتح الطريق حتى يعودوا إلى أهلهم".

الحق في السفر

داخل ساحة المستشفى، نظمت عشرات النساء العالقات في قطاع غزة وقفة إنسانية للمطالبة بحقهن في السفر ولمّ الشمل مع أزواجهن وأسرهن خارج القطاع، بعدما فرّقت الحرب آلاف العائلات الفلسطينية بين غزة ودول مختلفة حول العالم.

ورفعت المشاركات لافتات تطالب بفتح المعابر وتسهيل إجراءات السفر للحالات الإنسانية، مؤكدات أن استمرار إغلاق المعابر حوّل حياتهن إلى معاناة يومية، خاصة في ظل الأوضاع الإنسانية والاقتصادية المتدهورة التي تعيشها غزة منذ اندلاع الحرب.

وفي زاوية أخرى من الوقفة، وقف الطفل رائد نمر يربخ متحدثًا بصوت خافت عن والده الموجود في ألمانيا، والذي لم يره منذ خمس سنوات. قال الطفل وهو يحاول حبس دموعه: "كل مرة بحلم إني أشوف أبوي وأحضنه وأسافر عنده. نفسي أنام جنبه". كلمات الطفل الصغيرة بدت كافية لاختصار حجم الحرمان الذي يعيشه آلاف الأطفال في غزة بعيدًا عن آبائهم.

ويقول رائد إنه كان في السادسة من عمره عندما سافر والده، واليوم أصبح في الثانية عشرة، دون أن يتمكن من لقائه ولو مرة واحدة، مضيفًا أن معظم أحلامه تدور حول لحظة اللقاء المنتظرة.

ظروف صعبة

أما زينب فياض، وهي أم لطفلتين، فتروي قصة مختلفة بدأت قبل الحرب بثلاثة أيام فقط، حين جاءت من تركيا إلى قطاع غزة بهدف وضع مولودتها الثانية بين أهلها وفي مشافي غزة، لكنها وجدت نفسها عالقة داخل القطاع بعد اندلاع الحرب وإغلاق المعابر.

تقول زينب إن زوجها بقي في تركيا، في حين تواجه هي وطفلتاها ظروفًا معيشية ونفسية قاسية داخل غزة، مضيفة: "زوجي لم ير طفلته حتى الآن، وأنا أعيش ظروفًا صعبة جدًا مع طفلتيّ وسط الحرب والنزوح والخوف".

وتناشد فياض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والجهات المعنية التدخل العاجل لإجلائها مع طفلتيها ولمّ شملها بزوجها، مؤكدة أن استمرار بقائهن داخل غزة يفاقم معاناتهن النفسية والإنسانية يومًا بعد آخر.

رسالة مفتوحة

وفي ختام الوقفة، تحدثت فاطمة دحلان، وهي إحدى النساء المسؤولات عن تنظيم الفعالية، مؤكدة أن الوقفة جاءت لإيصال صوت مئات الزوجات العالقات اللواتي فرّقت الحرب بينهن وبين أزواجهن في الخارج.

وقالت دحلان إن كثيرًا من النساء يعشن أوضاعًا إنسانية صعبة داخل مراكز النزوح والخيام، بينما يكبر أطفالهن بعيدًا عن آبائهم، مضيفة أن مطلبهن لا يتجاوز "الحق الطبيعي في الحياة ولمّ الشمل والسفر الآمن".

وأكدت أن النساء يواصلن مناشدة المؤسسات الدولية والجهات الرسمية للتحرك العاجل وفتح المجال أمام الحالات الإنسانية للسفر، خاصة الأطفال والنساء الذين يعيشون أوضاعًا نفسية وصحية متدهورة بسبب الحرب المستمرة.

وبين أصوات الأطفال ودموع الأمهات، بدت الوقفة وكأنها رسالة مفتوحة إلى العالم، تحمل مطلبًا واحدًا: أن ينتهي هذا الفراق الطويل، وأن يعود الأطفال إلى أحضان آبائهم بعد سنوات من الحرمان.

د. بلسم ربحي الجديلي

هل يمكن أن نُشفى داخل الحرب؟

في الأوقات العادية، يبدو الشفاء مفهومًا واضحًا:
تنتهي الأزمة، وتهدأ الحياة، ثم يبدأ الإنسان بالتعافي.
لكن في غزة لا تسير الأمور بهذا الترتيب.. هنا لا توجد دائمًا نهاية واضحة للألم، ولا مساحة كافية للهدوء، ولا ذلك "الزمن الآمن" الذي تفترضه كتب العلاج النفسي.
وهنا يبرز السؤال الصعب: هل يمكن أن نُشفى..
ونحن ما زلنا داخل الجرح؟ الإجابة ليست بسيطة، لأنها تتطلب أولًا إعادة النظر في معنى الشفاء نفسه.
في الفهم التقليدي، الشفاء يعني العودة إلى ما كنا عليه قبل الصدمة.
لكن ماذا لو لم يعد ذلك "قبل" موجودًا؟
ماذا لو تغيّر الإنسان، وتغيّر العالم من حوله، بشكل لا يسمح بالعودة؟
في هذه الحالة، يصبح الشفاء ليس عودة.. بل تحوّلًا.
تحوّل في طريقة الفهم، في القدرة على الاحتمال، وفي إعادة بناء معنى للحياة، رغم كل ما حدث.
لكن هذا التحول لا يحدث في فراغ. في بيئة غير آمنة، حيث يتكرر التهديد، يظل الجهاز النفسي في حالة استنفار دائم.
والإنسان، في هذه الحالة، لا يملك رفاهية "التعافي الكامل"، لأنه لا يشعر أن الخطر قد انتهى.
وهنا يجب أن نكون صادقين:
لا يمكن الحديث عن شفاء مكتمل في بيئة لا تزال تُنتج الألم.
لكن، وهذا مهم، عدم اكتمال الشفاء لا يعني غيابه.
هناك شكل آخر من التعافي يحدث بصمت، أقل ظهورًا، لكنه حقيقي.
يتجلى في قدرة الإنسان على الاستمرار، في لحظات تماسك وسط الفوضى، في محاولات صغيرة لإعادة ترتيب الحياة، وفي تلك القرارات اليومية التي تقول: "سنكمل.. بالرغم من كل شيء".
هذا ليس شفاءً نهائيًا، لكنه ليس مجرد بقاء أيضًا.
يمكن أن نسميه: التعافي الجزئي أو الشفاء داخل الألم.
وهو نوع من التكيف العميق، يحاول فيه الإنسان أن يخلق مساحات حياة، داخل واقع لا يساعد على الحياة.
لكن هذا النوع من التعافي يحتاج إلى فهم مختلف.
نحتاج أن نتوقف عن مطالبة الناس بأن "يتجاوزوا" ما لم ينتهِ بعد، أو أن "يتعافوا" وفق معايير لا تناسب واقعهم.
التعافي هنا لا يعني أن تتوقف عن الخوف، بل أن تتعلم كيف تعيش رغم وجوده.
لا يعني أن تختفي الذاكرة المؤلمة، بل أن تجد طريقة للتعايش معها دون أن تدمّرك.
وفي هذا السياق، تصبح أبسط الأشياء ذات قيمة علاجية:
- روتين يومي بسيط، - حديث صادق مع صديق،
- لحظة هدوء نادرة، - أو حتى ضحكة تأتي في غير وقتها.
كل هذه ليست تفاصيل هامشية، بل محاولات حقيقية لاستعادة التوازن. وربما أهم ما في هذا كله، هو أن ندرك أن التعافي ليس مسؤولية فردية فقط.
لا يمكن أن نطلب من الإنسان أن يشفى، بينما البيئة من حوله لا تساعده على ذلك.
الشفاء يحتاج إلى أمان، إلى استقرار، إلى شعور بأن المستقبل ليس مهددًا باستمرار. وحين يغيب ذلك، يصبح التعافي جهدًا مضاعفًا، بل أحيانًا معركة بحد ذاته.
في غزة، لا يسير الناس نحو الشفاء بخط مستقيم، بل يتقدمون خطوة، ويتراجعون أخرى، ثم يحاولون من جديد. وهذا بحد ذاته شكل من أشكال القوة.
لكن يجب أن ننتبه: هذه ليست القوة التي يجب أن تُطلب منهم دائمًا، ولا الحالة التي ينبغي أن تُقبل كأمر طبيعي.
الإنسان خُلق ليعيش، لا ليظل في حالة نجاة مستمرة.
وفي الختام، ربما لا يكون السؤال: "هل يمكن أن نُشفى داخل الحرب؟"
بل: كيف نحافظ على ما تبقى فينا من إنسانيتنا، إلى أن يأتي وقت يصبح فيه الشفاء ممكنًا.. وكاملًا؟